مختفون قسراً في مراكز الاحتجاز السورية

بحث في تفاصيل عملية الاختفاء القسري ومصير الضحايا

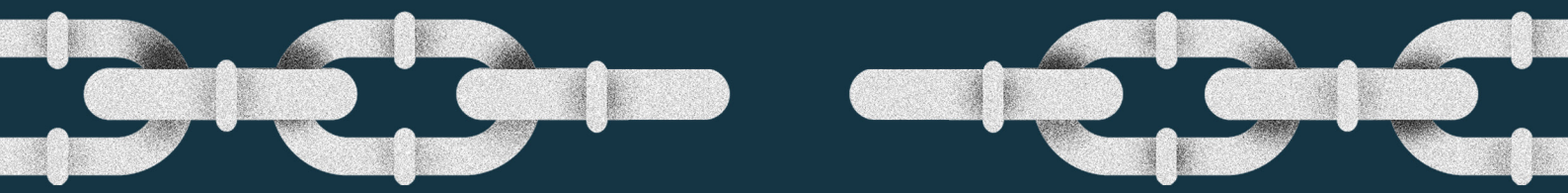

رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison

تسعى رابطة معتقلي ومفقودي صيدنايا إلى كشف الحقيقة وتحقيق العدالة للمعتقلين على خلفية رأيهم أو نشاطهم السياسي. تعمل على الكشف عن مصير المفقودين والمختفين قسراً في سورية بشكل عام وسجن صيدنايا بشكل خاص. وتهتم بشؤون المعتقلين والمختفين في سجن صيدنايا وتعمل على توثيق أعدادهم ومناطقهم وتاريخ فقدانهم والجهة المسؤولة عن اعتقالهم. وتسعى الرابطة إلى التواصل مع أسر المفقودين وتقديم الدعم المعنوي لهم وإيصال صوتهم ومعاناتهم بشتى السبل والوسائل الممكنة. وتعمل الرابطة على شرح قضية المعتقلين والمفقودين أمام الرأي العام المحلي والدولي والتعاون مع المنظمات الحقوقية المحلية والدولية للقيام بتحقيقات حول قضايا المعتقلين والمفقودين في سجن صيدنايا.

رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison

Kamil Ocak Cd., İncili Pınar Mahallesi, 27090
Şehitkamil/Gaziantep
Türkiye
info@admsp.org

مختفون قسراً في مراكز الاحتجاز السورية

بحث في تفاصيل عملية الاختفاء القسري ومصير الضحايا

الاختفاء القسري في مراكز الاحتجاز السورية

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة ©

رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison

الزيارة التي استمرت لأربع دقائق فقط كانت دهراً... دهراً من العذاب والقهر. عندما استدار ليذهب لاحظت أن بنطاله يسحل عن جسمه ولم تكن لديه القدرة على رفعه. شعرت أن رجليه حبلان ذائبان. وكنت أتخيل كم سيضربونه الآن، لأني سمعت أنهم يضربون المعتقل إثر الزيارة. عندما خرجنا قالت أمي: «أخوكن مو مطوّل... لاقوا أي طريقة لتطالعوه!». لم أترك باباً لم أطرقه، ولا صوتاً يمكن أن يصل، ولا محاولة يمكن تجريبها. بعد شهر تماماً، في 27 نيسان، استشهد. ارتاح. أنا ارتحت! لأنه لم يعد بين أيديهم الآن، ولم يستمر في المعاناة التي كان فيها. لكن وجعه ما زال يحرقنا، وطالما أن من قتله ما زال يقتل سواه، ولم يشعر بالذنب الذي فعله ولا كيف جرحنا ودمّر حياتنا، لا أنا ولا أمي يمكن أن نستعيد حياتنا السابقة. تغيرت حياتنا بعد هذه الدقائق الأربع. تغيرت بعدما رأينا كم قُهر أخي وتألم وظُلم.

شهادة منال الرفاعي

- كافة شهادات الناجين الواردة في هذا التقرير مأخوذة من الكتاب الذي أصدرته مؤخراً رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا وحمل عنوان سجن صيدنايا خلال الثورة: شهادات، 2019. يمكن تحميل الكتاب مجاناً من موقع الرابطة عن طريق الرابط التالي: https://bit.ly/3jEQz6Q.

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 7
مقدمة 11
المنهجية والعينة 14
مقدمو المعلومات: من هم؟ 18
الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للمفقود 21
واقعة الاختفاء القسري 26
الزمان والمكان 26
اختفاء قسري على الهوية؟ 31
الاعتقال والجهة المسؤولة عنه 35
الابتزاز المالي 38
المعلومات عن مصير المختفي ومصادرها 44
خلاصة وتوصيات 51

إذا سجّلت أنك مريض فقد يعني هذا نهايتك، بسبب الضرب الذي تتعرض له ذهاباً وإياباً في الطريق إلى مشفى تشرين العسكري، وحتى من الطبيب. عندما يصحبك السجانون يعطونك رقماً وتمنع من ذكر اسمك. في إحدى المرّات سجلت أني مريض فأعطوني الرقم 2529. كنا حوالي 30 محالاً إلى المشفى، وعندما وصلنا كان أربعة منا قد توفوا. في اليوم التالي أخذوني لوضع جثث من قضوا في المشفى في أكياس. كانوا أكثر من 15 قتلوا على يد الشبيحة والأطباء. أعتقد أن عدد الذين لاقوا حتفهم في هذا المشفى أكثر من الذين ماتوا في سجن صيدنايا!

شهادة عماد الدين شحود

ملخص تنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى دراسة موضوع الاختفاء القسري في سورية. لهذا الغرض قمنا بتحليل بيانات كمية مبنية على مقابلات مع 508 أشخاص من ذوي المختفين قسراً. بدأت رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا بإجراء هذه المقابلات في خريف 2018 بهدف توثيق حالات الاختفاء القسري في سوريا وهي مستمرة في عملها هذا حتى الآن. بالإضافة إلى ذلك وبغرض المقارنة بين الناجين (من دخلوا إلى سجن صيدنايا وخرجوا أحياء) والمختفين قسراً (من دخلوا إلى مراكز الاحتجاز وانقطعت أخبارهم)، قمنا بتحليل بيانات أيضاً كمية مستمدة من 709 مقابلات مع ناجين قامت الرابطة بإجرائها في نفس الفترة الزمنية. تمت هذه المقابلات بشكل مباشر مع المستجيبين من خلال لقاءات وجهاً لوجه في أماكن توزع الفريق في جنوب تركيا وإدلب وعفرين، وعن طريق الهاتف أو الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للمتواجدين خارجها.

تمت دراسة هذه المسألة من جهات متعددة، لكن معظمها اكتفى بتوثيق الأعداد وبعض البيانات الشخصية أو ركز على دراسة تبعات الاختفاء القسري على الأهالي. ما يميز دراستنا هذه هو أنها سباقة في استخدام التحليل الكمي لفهم ما حدث (ويحدث) مع المختفين قسراً وكيف تتم هذه العملية التي تشكل ركيزة أساسية في علاقة الدولة السورية مع مجتمعها. كما أنها المرة الأولى التي يتم فيها الاعتماد على هذا العدد الكبير من المقابلات، ولم يحدث من قبل (على حد علمنا) أن تم التفريق في دراسة مفصلة من هذا النوع بين المختفين قسراً والناجين. فهذا التفريق يساعد على فهم أفضل لاستراتيجيات الدولة في تعاملها مع السكان خصوصاً خلال الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت البلاد في2011. وبالتالي، تذهب هذه الدراسة أبعد بكثير من مجرد توثيق الأعداد والبيانات الشخصية. كانت أبرز النتائج على الشكل التالي:

الأهالي (مقدمو المعلومات)

- تقيم النسبة الأكبر ممن يقومون بالتواصل أو التبليغ عن حالات اختفاء قسري في أماكن خارجة عن سيطرة النظام.
- حوالي الثلث كانوا بأعمار أكبر من 48 عاماً (العمر في آب 2020). أكثر من ثلثيهم تربطهم بالمختفي قسراً علاقة قرابة من الدرجة الأولى (الأب والأم والابن والابنة) أو الثانية (الجد والجدة والإخوة والأحفاد).
- لديهم رغبة وحماس كبيران للمضي قدماً باتجاه ليس فقط الكشف عن مصير المختفين قسراً وإنما محاكمة الجناة وإحقاق العدالة: 93.9% أكدوا أنهم على استعداد للتبرع بعينات من أجل اجراء اختبارات الحمض النووي (DNA) لمنظمات وهيئات مختصة بالبحث عن المختفين قسراً والكشف عن مصيرهم. و90.75% قالوا إنهم يوافقون على استخدام كل أو جزء من المعلومات المقدمة من قبلهم في الإجراءات الجنائية الدولية أو الوطنية فيما يتعلق بمحاسبة ومساءلة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، جرائم إبادة جماعية، جرائم حرب (طبعاً مع ضمان السرية في الكشف عن الأسماء الصريحة أو العناوين).

من هو المختفي قسراً؟

- تقريباً جميع المختفين قسراً رجال وعرب ومن الطائفة السنية. أكثر من 80% منهم أكبر من 27 عاماً (العمر في آب 2020) وحوالي 7% منهم يعانون من أمراض مزمنة. الأغلبية الساحقة منهم (أكثر من 70%) غير حاصلة على الشهادة الثانوية. فقط حوالي الربع قالوا إنهم حاصلون على شهادة التعليم الثانوية أو شهادات أعلى.
- تقريباً 64% منهم متزوجون الأمر الذي يعكس الآثار الاجتماعية الكبيرة للاختفاء القسري.
- من بين المختفين قسراً أفراد من جنسيات غير سورية: العراقية، والكويتية، والتركية واللبنانية والتونسية.
- الاختفاء القسري لا يستهدف المعتقلين السابقين، وإنما يستهدف في أغلب الحالات أشخاصاً يتم إلقاء القبض عليهم للمرة الأولى: فقط 5.12% كانوا معتقلين سابقين.
- نسبة المختفين قسراً من مواليد إدلب (من عينة المختفين قسراً الكلية) تتجاوز نسبة الناجين من مواليد إدلب (من عينة الناجين الكلية) بفارق كبير حيث ترتفع النسبة من 21.02% إلى 48.43% (أكثر من الضعف). إنهم يشكلون حوالي نصف المختفين قسراً وأقل من ربع الناجين الذين تم توثيقهم من قبل الرابطة. أما في حمص وحماه فمقارنة النسب تظهر العكس: ناجون أكثر من مختفين قسراً وتتقارب النسب في باقي المحافظات. لكن يجب التنويه، أن هذه النسب قد تكون تأثرت إلى حد بعيد بتوزع الفريق الميداني للرابطة وانحصار وجوده في إدلب وعفرين مما أدى

إلى انخفاض عدد الحالات الموثقة من مناطق أخرى. بكل الأحوال، بما أن عملية التوثيق مستمرة سيكون من الضروري مراجعة هذه النسب ومقارنتها مع ازدياد الحالات الموثقة في المناطق السورية الأخرى.

- بالمقارنة بين مكان إقامة المختفي ومكان العمل، تظهر مجدداً إدلب كحالة مختلفة: حوالي نصف المختفين قسراً من سكان إدلب كانوا يعملون خارجها قبل اختفائهم: قال 48.43% إن مكان إقامة المختفي إدلب لكن لم تذكر هذه المدينة كمكان عمل إلا في حالة 25.79%.

واقعة الاختفاء القسري

- 2012 هو عام الاختفاء القسري في سوريا: إذا ميزنا بين حالات الاعتقال التي أدت إلى الاختفاء القسري وغيرها (التي خرج المعتقل من السجن بعدها) نجد أن الاعتقال)في عينة الناجين(بلغ ذروته في 2011، بينما حالات الاعتقال التي أدت إلى الاختفاء القسري ازدادت في هذا العام بشكل طفيف نوعاً ما بالمقارنة مع 2010 لكن لم تبلغ ذروتها حتى 2012.
- الجيش العربي السوري هو المسؤول الأول: تظهر البيانات أنه مسؤول عن أكثر من ثلث الحالات، وثانياً شعبة الأمن العسكري حوالي 19% على الأقل من الحالات. ثم تأتي إدارة المخابرات الجوية وشعبة الأمن السياسي بحدود 5% تقريباً.
- حوالي نصف المختفين قسراً يتم توقيفهم على الحواجز. أما الناجون فمن مكان العمل غالباً. لهذا الفرق دلالاته. فالحواجز ترتبط بشكل كبير بالجيش العربي السوري ودوره بعمليات الاقتحام والسيطرة على المدن المتمردة.
- أكثر عمليات الاختفاء القسري حدثت في محافظتي دمشق وإدلب. في هاتين المحافظتين وقعت حوالي نصف هذه العمليات. تتصدر القائمة مدينة دمشق، ثم إدلب، وبعدها حلب وحمص. وبشكل عام تنخفض الحالات بشكل كبير في باقي المحافظات.
- على الأرجح، في دمشق كانت تحدث عمليات الاختفاء "للعابرين" من أبناء محافظات أخرى. وصلت إدلب للذروة في 2012 بينما وصلتها دمشق في 2013.
- أكثرية مواليد إدلب المختفين قسراً تم اختطافهم على أحد الحواجز (53.36%) بينما في حالة مواليد باقي المحافظات تنخفض النسبة إلى حوالي43 % (المعدل العام هو 48%). إدلب أعلى من المعدل بخمس درجات تقريباً. إذا قارننا بين نسبة المختفين قسراً على يد الجيش العربي السوري من مواليد ادلب وغيرهم، نلاحظ وجود فارق كبير (50% مقابل 31.45%). إدلب أعلى من المعدل العام بـحوالي 12 درجة. كل هذا من شأنه أن يشير إلى احتمال وجود عمليات اختفاء قسري على الهوية.

الابتزاز المادي

- قال أكثر من ربع المستجيبين (أو 129 مشاركاً) في عينة المختفين قسراً إنهم دفعوا مبالغ مالية للحصول على معلومات عن المختفي قسراً. بالإضافة إلى ذلك، أشار أكثر من7% (أو 38 شخصاً) منهم إلى أنهم دفعوا أموالاً مقابل وعود بالزيارة.
- المبلغ الذي دفعه الـ 129 مشاركاً للحصول على معلومات حول المختفين قسراً، بلغ 461.500 دولارٍ أمريكي. أما بالنسبة للمبالغ المدفوعة مقابل الوعد بزيارة المختفي قسراً، فبلغت 95،250 دولاراً أمريكياً.
- في حالة الناجين، سُئل المستجيبون عما إذا تم دفع أموال للحصول على معلومات حول وضعهم أو للحصول على إذن للزيارة (في سؤال واحد معاً). أجاب44% (أو 312 مستجيباً) بأن هذا ما حدث بالفعل. وعندما سئلوا عما إذا تم الدفع مقابل وعود بإخلاء السبيل، أجاب حوالي 28% (أو 196 مشاركًا) بنعم.
- المبلغ الإجمالي للمال الذي قال الناجون إنه تم دفعه للحصول على معلومات حول مصيرهم ووعود بزيارتهم، يصل إلى أكثر من 1.119.400 دولار أمريكي. المبالغ التي تم دفعها مقابل وعود بإخلاء السبيل تجاوزت المليون دولار. في الواقع، دفع المستجيبون الـ 196 ما مجموعه 1.038.100 دولار أمريكي مقابل ذلك.
- بناءً على تحليل بيانات عن الناجين والمختفين قسراً، يبدو أنه تم دفع ما مجموعه 2.714.250 دولاراً أمريكياً سواء للحصول على معلومات أو لوعود بالزيارة أو لإخلاء السبيل.

- إذا افترضنا أن إجمالي عدد المختفين قسراً 100 ألف مختفٍ قسراً (لا توجد أرقام دقيقة، لكن هذا تقدير قائم على الحالات التي تم توثيقها من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان) وأن ما مجموعه 250000 شخص تم اعتقالهم وإطلاق سراحهم (وهو تقدير متحفظ للغاية فالرقم الحقيقي على الأرجح أكبر من هذا بكثير)، يكون مجموع ما تم دفعه يقارب الـ 900 مليون دولار أمريكي (على وجه التحديد 868.900.573).

ماهي المعلومات المتوفرة عند الأهالي وماهي مصادرها؟

- في أكثرية الحالات (67.72%) كان هناك شهود على واقعة الاختفاء القسري.
- المعلومات غالباً تتعلق فيما لو كان الشخص على قيد الحياة ومكان تواجده. مع ذلك، أكثر من 40% يبقون دون معرفة أي شيء عنه.
- قالت الأكثرية (60.43%) إن لديها معلومات تفيد بأن المختفي قسراً يتواجد في أحد السجون التابعة للنظام السوري.
- سجن صيدنايا في رأس قائمة مراكز الاحتجاز المسؤولة عن الاختفاء القسري. فهو مسؤول عن أكثر من 80% من الحالات.
- يبحث الأهالي عن أية معلومات متعلقة بمصير المختفي قسراً (غالباً الحياة أو الموت) أو بمعرفة السجن الذي يتواجد فيه. يحصلون على هذه المعلومات غالباً من ناجين (معتقلين سابقين خرجوا وتواصلوا معهم). كانت هذه الطريقة التي ذكرها 67.78% من المستجيبين في حالة المعلومات المتعلقة بالمصير و 47.8% لمعرفة في أي سجن يتواجد المختفي قسراً.
- فقط حوالي 4% تمكنوا من زيارة المختفي قسراً. أكثر من نصف المستجيبين قالوا إن السبب الرئيسي لعدم الزيارة هو الخوف من الاعتقال في حال السؤال عن المختفي قسراً وحوالي الثلث قالوا إن الجهة التي اعتقلته لا تعترف بوجوده أصلاً عندها.
- آخر مشاهدة للمختفي قسراً كانت في مراكز احتجاز تابعة لوزارة الدفاع مما يجعلها المسؤول الأول عن أكثرية حالات الاختفاء القسري وأكثر من نصفها كان في مراكز تابعة للشرطة العسكرية وتحديداً في سجن صيدنايا.
- فقط حوالي 3% قالوا إنهم حصلوا على شهادة وفاة. وحوالي 1% على اخراج قيد أو قيد عائلي للمختفي من الشؤون المدنية يثبت وفاة المختفي. وهذا يعني أن الأغلبية الساحقة ما تزال في مصير مجهول وهناك آلاف العائلات تعيش على أمل معرفة أي خبر عنهم.

في الختام، تظهر هذه النتائج أن الاخفاء القسري هو استراتيجية رئيسية للدولة السورية للسيطرة على المجتمع وترهيبه، ويشكل الاعتقال وابتزاز الأهالي مصدراً كبيراً لتمويل نفسها وبالتحديد أجهزتها القمعية. لذلك يجب ممارسة أقصى أنواع الضغوط على داعمي النظام السوري وتحديداً على روسيا الاتحادية للكشف عن مصير المختفين قسراً، والسماح بزيارة الأهالي للأحياء منهم، والإبلاغ عن مصير جثمان المتوفين وتوضيح أماكن الدفن والتحقيق في أسباب الوفاة وإعادة الرفات ليتمكن ذووهم من دفنهم بالطريقة التي تليق بهم. فكما أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة منذ عامين، من دون أن تلقى آذاناً صاغية حتى الآن: «لا يمكن إحراز أي تقدم في التوصل إلى تسوية سياسية وسلام دائم في سوريا بدون مواجهة عاجلة لاحتياجات الضحايا والناجين السوريين وأسرهم في مجال العدالة».[1] من جانبها، ستستمر رابطة معتقلي ومفقودي صيدنايا في عملها في توثيق الحالات، وتقوم بمقارنة مستمرة بين البيانات من خلال إصدار تقارير دورية تتيح التحقق من الاستنتاجات التي توصل إليها هذا التقرير وبنفس الوقت الكشف عن تفاصيل أكبر بعد الوصول إلى عينات أكبر من مختلف الفئات الديمغرافية والاجتماعية في سوريا.

1 لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، إخطارات الوفاة في الجمهورية العربية السورية، 2018. (https://bit.ly/3eEAs62)

عندما كنا في فرع فلسطين، قبل الثورة طبعاً، كانوا يتوقفون عن التعذيب، غالباً، إن فقد السجين الوعي، فقد كانوا يحسبون حساباً لموته بين أيديهم، أو ربما يكون ذلك تنفيذاً لأوامر رئيس الفرع. أما هنا فكانوا يضربون المنشقين على رؤوسهم بالعصيّ المعدنية، وعندما يهوي الضحية ساكناً كانوا يتابعون الضرب. لم يكن ذلك ضرباً، بل إعداماً عن طريق الضرب.

شهادة أبو الفتح

مقدمة

تشكّل قضية المفقودين والمختفين قسراً في سوريا، واحدة من أهم التحديات إن لم تكن التحدي الرئيسي الذي يواجه مستقبل السوريين، فالأرقام المخيفة لضحايا الاختفاء القسري في البلاد تضع المشكلة في مستوى غير مسبوق وهي أكبر بكثير من أي مشكلة أخرى تواجه أي عملية سلام وتهدد بنسف أي مشروع انتقال سياسي. يعتبر سجن صيدنايا (ومن قبله سجن تدمر) المكان المفضل لدى السلطة لعمليات الإخفاء القسري التي تمارسها ضد معارضيها السياسيين، وقد تطورت هذه الحالة بعد العام 2011 ليصبح هذا السجن رمزاً يعكس معاناة المجتمع من وحشية أجهزة الدولة القمعية في سوريا. يقصد بالاختفاء القسري «الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون.» وهو يعتبر جريمة، لا تشمل فقط الضحية بل تمتد لتشمل أسرته زوجته وأبناءه ومحبيه. وهي جريمة ضد الإنسانية في ظروف معينة يحددها القانون الدولي.[2] كان الاختفاء القسري أحد الاستراتيجيات الرئيسية التي اعتمدها الأسد الأب لترهيب المجتمع السوري والهيمنة عليه.[3] تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 17000 حالة خلال فترة حكمه تعود بمعظمها إلى ثمانينيّات القرن الماضي.[4] لكن بعد عام 2011 وفي ظل حكم الابن والاحتجاجات الشعبية الواسعة التي شهدتها البلاد بدأت هذه الأعداد بالارتفاع بشكل كبير جداً لتصل اليوم إلى 98 ألف مختفٍ قسراً (بين 2011-2019) حسب تقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان: حوالي 85 ألفاً في سجون النظام السوري والباقي موزعون بين التنظيمات الإسلامية المتشددة، وفصائل المعارضة المسلحة، وقوات سوريا الديمقراطية.[5]

يمكن اعتبار كل معتقل «سياسي» في سوريا بمثابة مختفٍ قسراً حتى تتمكن عائلته من زيارته أو معرفة مصيره. لكن حتى في حال حدوث ذلك، لا يعني هذا وجود مبرر كافٍ للاطمئنان على حياة المعتقل. ففي الكثير من الحالات قد تنقطع أخباره بشكل مفاجئ ويدخل من جديد في دوامة الاختفاء القسري. أظهر التقرير الأول لرابطة معتقلي ومفقودي صيدنايا بالاعتماد على مقابلات مع الناجين (معتقلين سابقين) أنه فقط في حوالي11% من الحالات، تقوم الجهة المنفذة للاعتقال بتعريف المعتقل عن نفسها لحظة إلقاء القبض عليه. وأظهر التقرير أنه يكاد لا ينجو أحد من التعذيب.[6] وتشير إخطارات الوفاة التي تلقاها الآلاف من أهالي معتقلين (تم احتجازهم على الأغلب بين 2011-2014) بالإضافة إلى صور قيصر والعديد من التقارير إلى وجود عمليات تصفية ممنهجة بحق ذويهم بل وحتى إعدامات جماعية داخل مراكز الاحتجاز.[7] لذلك، يعيش أهالي المعتقلين مع هواجس وأسئلة مستمرة عن أحوال ذويهم فلا مجال للاطمئنان على حياتهم طالما أنهم مغيبون في مراكز احتجاز تديرها أجهزة الدولة التسلطية في سوريا. لكن ماذا يعرفون وماذا نعرف عن المختفين قسراً؟

باستثناء تلك التقارير التي توثق أسماء وأعداد المختفين قسراً تُلاحَظ ندرة الدراسات التي بحثت في موضوع المختفين قسراً بشكل منفصل عن المعتقلين. لعل أبرزها الدراسة الصادرة عن منظمة العفو الدولية بعنوان «بين السجن والقبر: حالات الاختفاء القسري في سوريا» (2015). هذا بالإضافة إلى بحث صادر عن مؤسسة دولتي ومؤسسة النساء الآن للتنمية «خيالات المختفين». بشكل عام تقوم هذه الدراسات على مقاربات منهجية نوعية وتركز على فهم آثار الاختفاء القسري على أهالي المختفين قسراً. يمكن أن نقول، انصبت، تقريباً، كل الجهود حتى الآن بشكل أساسي على التوثيق وبشكل أقل على تبعات الاحتجاز على الأهالي. بلا شك هذا أمر بالغ الأهمية ويجب أن يستمر لكن بالمقابل غابت تلك المحاولات التي تهدف إلى «لملمة» أطراف الحكاية لفهم ما حدث معهم وكيف حدث (أو يحدث). نزعم أن البحث في سرديات الأهالي ومعلوماتهم (على غموضها واختلافاتها) وتحليلها إحصائياً سيساعدنا على التقدم في الإجابة عن هذه الأسئلة. هذا هو الهدف الرئيسي من هذا البحث. ولذلك، يأتي هذا الجهد ليكمل المحاولات والمساعي للتعريف بقضية المختفين قسراً وكشف ملابساتها وتبعاتها. وهذا أمر بالغ الأهمية فكما قالت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري دي كارلو «العديد من العائلات ليس لديها معلومات عن مصير أحبائها. والمعتقلون يتم احتجازهم، بمن فيهم نساء وأطفال، دون حق الحصول على التمثيل القانوني لهم أو لأسرهم. ولا تتاح للأمم المتحدة أو للمراقبين الدوليين سبل الوصول إلى أماكن الاحتجاز، ولا تتاح سجلات المستشفيات أو مواقع الدفن لعامة الجمهور، وقد أُجبرت بعض العائلات على دفع مبالغ هائلة من المال على أمل الحصول على معلومات - غالباً دون فائدة.»[8]

---

2 الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري https://bit.ly/2CdkGlr

3 حكم حافظ الأسد سوريا منذ عام 1970 وتسلم الحكم ابنه بشار الأسد بعد وفاته في عام 2000.

4 سوغويل، دومنيك. بالنسبة لأقرباء المختفين القسريين في سوريا: يجب أن تدفع لتجدهم. 6 نوفمبر 2015، كريستيان ساينس مونيتور. https://bit.ly/32uBNcY

5 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الإخفاء القسري سلاح النظام السوري الأكثر ألماً ووحشية، 30 آب 2019. تختلف تقديرات الأعداد فلا توجد أرقام دقيقة. تمكن المركز السوري لتوثيق الانتهاكات (VDC) من توثيق 93,453 حالة اختفاء قسري. هذا ما تم توثيقه من قبل هذه المنظمات. فإذا أخذنا بعين الاعتبار مصاعب عمليات التوثيق، يمكن أن نقول إن العدد على الأرجح أكبر من ذلك بكثير. https://bit.ly/2CpBcP7

6 رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، الاحتجاز في صيدنايا: إجراءات وتبعات الاعتقال، 2019. https://bit.ly/2WrU3Qs

7 قارن: لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، إخطارات الوفاة في الجمهورية العربية السورية، كذلك، منظمة العفو الدولية، المسلخ البشري: عمليات الشنق الجماعية والإبادة الممنهجة في سوريا، 2017.(https://bit.ly/3eMYEmR). في عام 2014، قام العسكري المنشق الملقب بقيصر بتسريب ما يقارب الـ 55000 ألف صورة لحوالي 11 ألف معتقل قضوا في مراكز احتجاز تابعة للنظام السوري وتظهر آثار التعذيب على أجسادهم. لمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص راجع موقع الجمعية السورية للمفقودين ومعتقلي الرأي (https://safmcd.com/home?)

8 أخبار الأمم المتحدة، في مناقشة مجلس الأمن حول المفقودين، دي كارلو تدعو إلى إحالة الوضع في سوريا إلى الجنائية الدولية، 7 آب/أغسطس 2019. https://bit.ly/39eznAD

رغم ذلك، نؤكد أننا ندرك تماماً مصاعب هذه العملية. فنحن نتعامل مع معلومات وفرضيات معقدة تجعل من الصعب الوصول إلى نتائج دقيقة. مع ذلك، لا خيار أمامنا إلا البدء في هذا العمل خصوصاً أن مشروع توثيق حالات الاختفاء القسري الذي تنفذه رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا مستمر، وبالتالي سيكون بالإمكان مستقبلاً تحليل المزيد من البيانات ومقارنتها مع البيانات التي نعتمدها في هذا التقرير. من شأن ذلك أن يرسم صورة أكثر وضوحاً لهذه القضية وتأكيد أو نفي أي فرضيات.

ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أقسام رئيسية. يبحث القسم الأول في مقدمي المعلومات: خلفياتهم الاجتماعية والديمغرافية ومدى استعدادهم للتعاون مع الجهات الحقوقية للكشف عن مصير أحبتهم وإحقاق العدالة. أما القسم الثاني فيسعى إلى الإجابة على سؤال من هو المختفي قسراً؟ القسم الثالث يدرس واقعة الاختفاء: مكانها وزمانها وكيفية حدوثها والجهات المسؤولة عنها والابتزاز المادي الذي يتعرض له ذوو الضحايا والمعلومات المتوفرة لديهم ومصادرها.

كان زملائي واقفين ووجوههم إلى الجدار كالعادة، إذ يمنع أن ترى السجانين، ومن يلاحظون أنه رأى أحداً منهم كانوا يقتلعون عينيه ويعيدونه. وصلت إليهم وهويت أرضاً بينما كان السجان يخرج. أغمي عليّ لربع ساعة تقريباً. عندما صحوت طلبت من زملائي أن يوقفوني على قدميّ لأتأكد إن كنت سليماً أو أصبت بالشلل. كنت أبكي وصار الجميع يبكون معي. أسندوني فتمكنت من الوقوف والحمد لله.

شهادة خلدون منصور

المنهجية والعينة

عملت رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا منذ تأسيسها على التواصل الدائم مع أهالي المختفين قسراً في سجن صيدنايا بشكل خاص وسوريا بشكل عام، يأتي هذا التواصل ضمن استراتيجية واسعة تعتمدها الرابطة تهدف للإحاطة بكافة التفاصيل والمعلومات التي من الممكن أن تساعد في الكشف عن مصير المختفين قسراً ومناصرة الأهالي ومساعدتهم في البحث عن أبنائهم وأحبتهم وتجنيبهم عمليات الاحتيال التي تهدف إلى ابتزازهم بأي طريقة مقابل حصولهم على معلومات أو وعود بزيارات أو إخلاء سبيل. ولأجل هذا الغرض قامت الرابطة في خريف العام 2018 بالعمل على مشروع توثيق حالات الاختفاء القسري التي تسببت بها الجهات الفاعلة على الأراضي السورية. تندرج البيانات التي يتم جمعها في ستة محاور أساسية:

1. **بيانات مقدم/ـة الإفادة الشخصية:** الاسم الكامل، اسم الأب والأم، الجندر، مكان وتاريخ الولادة، عنوان الإقامة الدائم، درجة القرابة من المختفي.
2. **بيانات المختفي/ـة الشخصية:** الاسم الكامل، اسم الأب والأم، الجندر، اللقب، المهنة، عنوان العمل، التحصيل العلمي، مكان وتاريخ الولادة، القومية أو الإثنية، الديانة أو الطائفة عند الولادة، الجنسية، المحافظة/ المدينة/ البلدة/ الحي، آخر عنوان قبل الاختفاء، الحالة الاجتماعية، الطول، الوزن، زمرة الدم، لون الشعر، لون العينين، علامات مميزة، عمليات جراحية، أجهزة أو صفائح معدنية في الجسد، أطراف صناعية، أمراض، حوادث خطف أو اعتقال سابقة وكافة المعلومات المتاحة عنها. هذا بالإضافة إلى أي وثائق تثبت شخصية المختفي قسراً مع أحدث صور ... إلخ.
3. **معلومات عن حادثة الاختفاء القسري:** تاريخ وقوع الحادثة، المكان والقوة المسيطرة عليه، جهة الاعتقال (في حال كانت حادثة الاختفاء ناتجة عن اعتقال)، مكان الاعتقال (البيت، العمل، الجامعة، المدرسة، كمين، حاجز)، الاستدعاءات الأمنية إن وجدت، الشهود على حادثة الاختفاء .... إلخ
4. **معلومات عن الأماكن التي يتوقع وجود المختفي فيها:** طبيعة المعلومات ومصادرها وكيفية الوصول إليها، أسماء مراكز الاحتجاز المتوقعة، زيارة المعتقل (أو أسباب عدم حدوثها) وإثباتات حدوثها (في حال كان المختفي قسراً معتقل وفقد أو اختفى في السجن)، ردود السلطات بخصوص حادثة الاختفاء بعد الزيارة، أشخاص قابلوا المختفي قسراً بعد حادثة الاختفاء.
5. **معلومات عن الابتزاز المالي:** المبالغ المدفوعة ولمن دفعت وهل ساهمت في معرفة أي أخبار عن المختفي ... إلخ.
6. **معلومات أخرى:** الحصول على شهادة وفاة من قبل السلطات السورية وكافة المعلومات المتوفرة عنها مثل مكان حدوثها وتاريخها والأسباب المذكورة في الشهادة، إخراج قيد يثبت الوفاة، الاستعداد للتبرع بعينات الحمض النووي (DNA) للجهات التي تعمل على البحث عن المختفين قسراً أو استخراج الجثث وتحديد هويتها.

يتم جمع البيانات من خلال فريق بحثي مكون من 6 أشخاص ثلاث نساء وثلاثة رجال هم من المعتقلين/ات السابقين/ات ومن عائلات مختفين قسراً تم تدريبهم على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيق حالات الاختفاء القسري. يتواجد الفريق جغرافياً في جنوب تركيا وشمال غرب سوريا. يتواجد فريق تركيا في مدينة الريحانية ومدينة غازي عنتاب بينما يتواجد فريق سوريا في محافظة إدلب ومحافظة حلب في منطقة عفرين تحديداً، حاولت الرابطة العمل في مناطق أخرى داخل سوريا لكنها لم تستطع لأسباب عديدة أهمها عدم سماح قوة الأمر الواقع لها بالعمل بحرية أو منعها من الأساس بحجة عدم وجود تصريح لممارسة مثل هذه النشاطات، كما أن الرابطة لم تستطع الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري والتي نعتقد بتواجد العدد الأكبر لأسر المختفين قسراً فيها بسبب القبضة الأمنية والخطر الشديد الذي يحف العمل في مثل هذه المشاريع البحثية. للتغلب على المعضلات التي تنشأ عن التواجد المحصور في مناطق جغرافية معينة دون غيرها، تلجأ الرابطة إلى طرق متعددة لجمع البيانات والتي تقوم على مقابلات مباشرة مع ذوي المختفين قسراً. يتم ذلك خلال زيارات يقوم بها الفريق أو من خلال الاتصال بهم بالطرق المتاحة (هاتفياً أو عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي). يحدث أيضاً أن يقوم ذوو المختفي قسراً بمراجعة مكتب الرابطة في مدينة غازي عنتاب التركية أو الاتصال (هاتفياً أو عن طريق موقع الرابطة على الانترنت أو صفحتها على الفيسبوك) والسؤال عن المختفي إن كان موجوداً في سجن صيدنايا أو قد تم ذكر اسمه من قبل أحد الناجين من السجن وطلب توثيق حالته ومساعدتهم في جمع المعلومات أو سؤال الناجين الخارجين حديثاً من سجن صيدنايا عنه. تجدر الإشارة هنا إلى أن جائحة كوفيد-19 كان لها أثر على سير العمل فقد أقفلت الرابطة مكتبها في مدينة غازي عنتاب وتوقفت الفرق الميدانية عن زيارة الأهالي في سوريا وأثناء الحجر الصحي الذي فرض في تركيا، اعتمدت الرابطة خلال هذه الفترة على المقابلات عن طريق برامج الاجتماعات (زووم أو جوجل ميت) أو برامج المراسلات (واتسآب، تلغرام، ايمو) (جدول 1).

جدول 1. طريقة جمع البيانات

الطريقة	العدد	النسبة المئوية
وجهاً لوجه	122	24.01
اتصال هاتفي	39	7.68
برامج أو تطبيقات على الانترنت	347	68.31
المجموع	508	100.00

تبدأ عملية التوثيق بالبحث في تفاصيل اليوم الأخير للمختفي لحظة وقوع الحادثة حيث يقوم الفريق بالتعاون مع الأهالي بوضع عدة سيناريوهات متوقعة لعملية الاختفاء وتجميع أكبر عدد من الشهادات والوثائق التي تثبت حصولها مع مكانها وكيفية وقوعها والقوة المسيطرة على الأرض حينها مع الشهود عليها في حال تواجدهم، ثم يقوم فريق الرابطة بالتعاون مع الأهالي برسم مخطط عن الأماكن المتوقع أن يتواجد المختفي فيها يتم وضع كل المعلومات التي وردت إلى الأهالي على المخطط مع ذكر مصادرها وكيف حصل الأهالي أو وصلوا لها، يتم تدقيق هذه المعلومات والتحقق من مدى مصداقيتها وإمكانية حدوثها للوصول إلى أكبر قدر من الموثوقية والتأكيد للحادثة والمسؤول عنها وتقديم السيناريو الأكثر دقة بناء على الأدلة والشهادات عنها وعن مصير المختفي قسراً بعدها.

بهذه الطريقة، تدعم الرابطة جهود عمليات البحث التي يقوم بها الأهالي و/أو أي جهة أخرى عن المختفين قسراً ومعرفة مصيرهم.[9] هذا بالإضافة إلى أنها تساعد الجهات والهيئات التي من الممكن أن تقوم، في المستقبل، بعمليات فتح المقابر الجماعية واستخراج الجثث منها وتحديد هويتها عبر اختبارات الحمض النووي (DNA) و/أو الطرق التقليدية في التعرف على الجثث. هذا بالإضافة إلى أن عملية التوثيق هذه ضرورية من أجل التقدم في طريق العدالة الانتقالية والمحاسبة من خلال تحديد الجهات المسؤولة عن عمليات الاختفاء القسري في سوريا.

يعتمد هذا التقرير على تحليل البيانات الواردة من أول 508 (501 رجال و7 نساء) حالات تم توثيقها بعد القيام بإخفاء كل المعلومات التي تشير إلى الأسماء أو البيانات الشخصية التي تتيح التعرف على هوية مقدم المعلومات أو المختفي.[10] أغلبية المستجيبين أبرزوا وثائق إثبات شخصية للمختفي (هوية/ دفتر عائلة/ شهادة سواقة/ شهادة دراسة إخراج قيد/ سند طابو/ عقد زواج ... إلخ) (جدول 2). يشير هذا إلى مصداقية وصرامة عملية التوثيق التي تقوم بها الرابطة. رغم ذلك، كان هناك خشية لدى البعض من إعطاء وثائق بسبب الخوف والبعض الآخر فقد الوثائق بحكم عمليات التهجير والقصف أو أسباب أخرى:

جدول 2. هل لديك وثائق تثبت شخصية المختفي قسراً؟

	العدد	النسبة المئوية
نعم	317	62.40
لا	185	36.42
لا إجابة	6	1.18
المجموع	508	100.00

يوجد في عينتنا 75 حالة لا يعرف المستجيب تاريخاً دقيقاً للحادثة. كان هناك 12 حالة وقعت فيها حادثة الاختفاء قبل اندلاع الثورة السورية في آذار/ مارس 2011. الأولى كانت في درعا بتاريخ 20/12/2001 والأخيرة في حماه بتاريخ 23/02/2011. أما تلك التي وقعت بعد الثورة فبلغ عددها 421كان أولها في محافظة حماه بتاريخ 14/04/2011 وآخرها في إدلب 23/06/2020.

بالإضافة إلى قاعدة البيانات الخاصة بالمختفين قسراً، كونت الرابطة قاعدة بيانات للناجين (معتقلي صيدنايا الذين خرجوا أحياء). استند تقرير الرابطة الأول الذي صدر العام الماضي على أول 400 حالة. بلغ عدد الحالات التي تم توثيقها حتى لحظة إعداد هذا التقرير 710 حالات.[11] نقوم في هذا التقرير بمقارنة بيانات الناجين مع المختفين قسراً عندما نجد أن ذلك قد يساعد على فهم أفضل لما حدث ويحدث مع المختفين قسراً. رغم أنها عينة غير احتمالية، إلا أنها تضيء على كثير من القضايا التي لا تزال غامضة حتى الآن، وتسمح لنا بفهم أفضل لما حدث ويحدث مع المختفين قسراً.

9 تمكنت الرابطة خلال الفترة الماضية من الكشف عن مصير 14 مختفٍ قسراً وتم إبلاغ ذويهم عن المعلومات التي تملكها الرابطة كما تم وضعهم على تواصل مع الشهود الناجين الذين قابلوا المختفين وقدموا المعلومات والشهادات إلى الأهل مباشرة.

10 تشير التقديرات إلى أن نسبة النساء المختفيات قسراً هي بحدود الـ 10% من إجمالي عدد المختفين (منظمة العفو الدولية، بين السجن والقبر، صفحة 7). لذلك، لا تعكس النسبة في عينتنا هذه التقديرات. قد يكون ذلك بسبب أن العينة تعتمد بشكل رئيسي على شبكة علاقات الرابطة والتي في أغلبها تتكون من معتقلي وعائلات المختفين قسراً في سجن صيدنايا. وكما ذكرنا في تقريرنا الأول (الاحتجاز في صيدنايا)، على الأرجح لم يكن هناك اعتقال لنساء في صيدنايا. لذلك، نظراً لكون العينة مكونة بشكل رئيسي من الرجال ولتبسيط القراءة نستخدم صيغة المذكر فاستخدام المذكر والمؤنث في كل مرة سيجعل النص أكثر رتابة وتعقيداً للقارئ العربي.

11 للتعرف على المعلومات التي تتضمنها قاعدة بيانات الناجين راجع تقرير الرابطة الأول، الاحتجاز في صيدنايا.

لتوضيح أهمية هذا العدد وهذا التقرير، قد يكون من المفيد الإشارة إلى أنه لو افترضنا أننا أمام مجتمع بحث غير محدود (أي أكثر من 10000)، فإن عينة احتمالية بهذا العدد (508) مع مستوى ثقة 95% ولمجتمع مكون من 100000 مختفٍ قسراً ستعطي نتائج بهامش خطأ بحدود $^{-/+}$4.4%. ومهما ازداد العدد فإن هامش الخطأ يبقى قريباً؛ لنفترض أن الباحث قام بزيادة العدد من 508 إلى 1000، فإن هامش الخطأ سيصبح بحدود $^{-/+}$3.1 % تقريباً. أي أنه يتحسن بمقدار درجة واحدة تقريباً.[12] بالإضافة لذلك، ونظراً لأن عملية التوثيق هي عملية مستمرة، فإن تحليل النتائج المستمر سيساعد على التحقق من تعميم النتائج الواردة في هذا التقرير. إن أفضل طريقة لتجاوز مشكلة عدم إمكانية الوصول إلى عينة احتمالية هي تكرار البحث: تحليل المزيد من البيانات في فترات لاحقة، مع التقدم في عملية التوثيق والمقارنة المستمرة فيما بينها.

العينة
إجمالي عدد المختفين قسراً (رقم تقديري): 100000
مستوى الثقة: 95%
هامش الخطأ: +/- 4.4%
عدم التجانس الأقصى: p=q
حجم العينة المطلوب: 494
حجم العينة: 508

12 هامش الخطأ هو مصطلح إحصائي يعبر عما يعرف بخطأ الاستعيان في عينة احتمالية (ينتج من تعميم النتائج المستمدة من العينة على مجتمع البحث). لنفترض أن نتائج استطلاعٍ ما أظهرت أن 60% من السكان سينتخبون فلاناً ومن المرشحين وكان هامش الخطأ +/- 3%، فهذا يعني أن الرقم الحقيقي في الواقع يجب أن يكون بين 57% و63%. كلما زاد هامش الخطأ كلما ازدادت الشكوك حول دقة النتائج وقربها من الأرقام الحقيقية في الواقع. بشكل عام، هامش الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية هو +/- 5% على الأكثر. المشكلة الأساسية في العينات غير الاحتمالية هي عدم قدرة الباحث على تحديد هامش الخطأ، وبالتالي قد تكون النتائج قريبة جداً من الأرقام الحقيقية أو لا تكون. رغم ذلك، عندما نتحدث عن القرب أو البعد، فإننا نتحدث غالباً عن نسب مئوية قد تتجاوز قليلاً الـ 5% ولكنها لا تبتعد كثيراً عنها، وبالتالي تبقى صالحة لكي تمدنا بفهم أفضل لموضوع الدراسة. هذا صحيح باستثناء حالات قليلة جداً، غالباً ما تحدث عندما يكون عدد العينة قليلاً، أو أن الباحث لم يراعِ خصائص مجتمع البحث، وهذا لا ينطبق على تقريرنا لأن عينتنا كبيرة، ولأننا أخذنا بالحسبان مختلف الفئات الرئيسية للمختفين قسراً من مدنيين وعسكريين وشباب وكبار في السن وغير ذلك.

أدخلوه إلى القاعة، وهنا سأكمل الرواية نقلاً عن والدتي وشقيقتي اللتين كانتا في الزيارة. حمله اثنان من السجانين، أو جرّاه، وكي يستمر واقفاً ألصقا جسده بالشبك وأسنده أحدهم بيده من ظهره. في هذه اللحظة لمحته أختي فقالت لأمي: «ليكي ليكي هادا الشب... كيف أهله بدّن يزوروه؟!!». فنظرت إليه أمي وقالت: «إي والله خطي... هادا كيف أمه رح تتحمل تشوفه!». حتى أذاع السجانون الاسم ونادوا أمي قائلين: «هادا ابنك»!

شهادة محمد

مقدمو المعلومات: من هم؟

بلغت نسبة الرجال الذين التقيناهم (55.91%) والنساء (44.09%). تقيم النسبة الأكبر ممن التقيناهم خارج سوريا (33.46%) وفي محافظة إدلب الخارجة عن سيطرة النظام السوري (43.50%). هذا يعني أن أكثر من ثلاثة أرباع ذوي المختفين قسراً الذين قدموا شهاداتهم يقيمون بعيداً عن قبضة النظام الأمنية. من جهة، يشير ذلك إلى خوف الأهالي، ومن جهة أخرى إلى المصاعب التي تواجه عملية توثيق المختفين قسراً. العائلات التي تتواجد في مناطق يسيطر عليها النظام السوري تفضل عدم الإدلاء بأي معلومات.) حوالي الثلث كانوا بأعمار أكبر من 48 عاماً. أكثر من ثلثيهم تربطهم بالمختفي قسراً علاقة قرابة من الدرجة الأولى (الأب والأم والابن والابنة) أو الثانية (الجد والجدة والإخوة والأحفاد).[13]

جدول 3. مقدمو المعلومات وفق بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية

	العدد	النسبة المئوية
مكان الإقامة الحالي		
إدلب	221	43.50
حلب	72	14.17
درعا	14	2.76
دمشق	4	0.79
اللاذقية	4	0.79
حماه	2	0.39
الحسكة	2	0.39
حمص	2	0.39
الرقة	2	0.39
دير الزور	1	0.20
لا إجابة	14	2.76
خارج سوريا	170	33.46
الجنس		
نساء	224	44.09
رجال	284	55.91
درجة القرابة		
درجة أولى: الأب والأم والإبن والإبنة	154	30.31
درجة ثانية: الجد والجدة والأخوة والأحفاد	190	37.40
درجة ثالثة: العم والعمة والخال والخالة وابن وبنت الأخ وابن وبنت الأخت	13	2.56
درجة رابعة: ابن العم وبنت العمة، ابن الخال وبنت الخال	48	9.45
غير ذلك (الشريك أو آخرين)	103	20.28
العمر (في آب 2020)		
أقل من 18 عاماً	4	0.79
بين 18-27 عاماً	73	14.37
بين 28-37 عاماً	145	28.54
بين 38-47 عاماً	101	19.88
أكبر من 48 عاماً	167	32.87
لا إجابة	18	3.54
المجموع	**508**	**100.00**

13 لتصنيف درجات القرابة اعتمدنا على القانون المدني السوري حيث تنص المادة 38 على: «يراعى في حساب درجة القرابة، اعتبار كل فرع درجة عند الصعود للأصل بخروج هذا الأصل. وعند حساب درجة الحواشي تعد الدرجات صعوداً من الفرع للأصل المشترك، ثم نزولاً منه للفرع الآخر. وكل فرع، فيما عدا الأصل المشترك، يعتبر درجة.»

سألنا المستجيبين فيما لو كانوا على استعداد للتبرع بعينات من أجل إجراء اختبارات الحمض النووي (DNA) لمنظمات وهيئات مختصة بالبحث عن المختفين قسراً والكشف عن مصيرهم. كما أوضحنا لهم أن البيانات التي تجمعها رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا يمكن أن تستخدم في الإجراءات الجنائية الدولية أو الوطنية فيما يتعلق بمحاسبة ومساءلة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، جرائم إبادة جماعية، جرائم حرب، ومن الممكن أن يتم استخدام كل أو جزء من البيانات المقدمة من قبلكم في هذه الإجراءات. بعد ذلك سألناهم عن موافقتهم على استخدام «كل أو جزء من المعلومات المقدمة في مثل هذه الإجراءات طبعاً مع ضمان السرية في الكشف عن الأسماء الصريحة أو العناوين» في هذه الإجراءات. تظهر النتائج شبه إجماع على الاستعداد للتبرع بالعينات وكذلك الموافقة على استخدام البيانات (شكلين 1 و2). يعبر هذا عن رغبة وحماس كبيرين للمضي قدماً باتجاه ليس فقط الكشف عن مصير المختفين قسراً وإنما محاكمة الجناة وإحقاق العدالة. هذا يعني أن ما يعيق ذلك ليس تعاون أهالي وأقارب المختفين قسراً وإنما غياب الرغبة الدولية بالدرجة الأولى وتقصير الجهات الحقوقية المعنية في التواصل معهم ومد يد العون لهم في سعيهم لمعرفة مصير ذويهم وتحقيق العدالة في سوريا.

شكل 1. هل أنتم على استعداد للتبرع بعينات من أجل إجراء اختبارات الحمض النووي (DNA) لمنظمات وهيئات مختصة بالبحث عن المفقودين والمختفين قسراً والكشف عن مصيرهم؟

العدد الكلي: 508

شكل 2. هل توافقون على استخدام كل أو جزء من المعلومات المقدمة في مثل هذه الإجراءات طبعاً مع ضمان السرية في الكشف عن الأسماء الصريحة أو العناوين؟

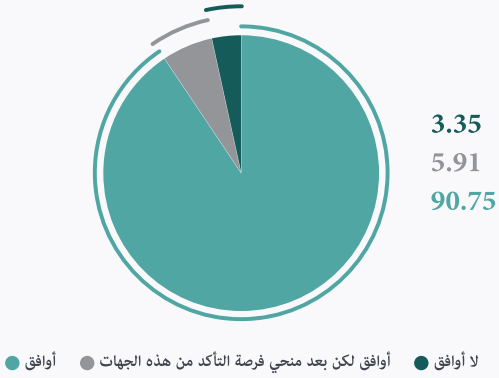

العدد الكلي: 508

يغلب على التجمعات في المهاجع أن تكون على أسس مناطقية، كالشوام والأدالبة واللواذقة، دون أن تخلو المجموعة من شخص من منطقة أخرى لسبب ما. وكانت اللهجة المعتمدة للسجانين هي اللهجة العلوية، لكننا كنا نستطيع تمييز العلوي بالفعل عمّن ينتحل هذه اللهجة استقواء، كما فعل شادي نفسه ليصير شاويشاً. وباعتبار أنه لم يمر علينا سجين غير سنّي، كان هذا يثير ردات فعل فظيعة ولكن مكبوتة في نفوس السجناء.

شهادة منير الفقير

الخلفية الاجتماعية والديمغرافية للمختفي قسراً

بمقارنة مكان الولادة بين الناجين والمختفين قسراً. نلاحظ وجود فرق كبير في حالة إدلب وحمص وفرقاً أقل حدة في حماه وريف دمشق. يبدو أن نسبة المختفين قسراً من مواليد إدلب (من عينة المختفين قسراً الكلية) تتجاوز نسبة الناجين من مواليد إدلب (من عينة الناجين الكلية) بفارق كبير حيث ترتفع النسبة من 21.02% إلى 48.43% (أكثر من الضعف). إنهم يشكلون حوالي نصف المختفين قسراً وأقل من ربع الناجين. أما في حمص وحماه فمقارنة النسب تظهر العكس: ناجون أكثر من مختفين قسراً وتتقارب النسب في باقي المحافظات (شكل 3). تثير حالة إدلب خصوصاً الكثير من التساؤلات. مالذي يجعل نسبة المختفين قسراً ترتفع بهذا الشكل الكبير عند مقارنتها بالناجين؟ هل يعود ذلك إلى عمليات خطف أو تصفية (على الهوية) مباشرة للمعتقلين من مواليد إدلب أكثر من غيرهم؟ لاحقاً، للإجابة على هذه الأسئلة سنحاول التعرف بالتفصيل على حالة مختفي إدلب بالمقارنة مع غيرهم.

شكل 3. مكان الولادة في عينة الناجين وعينة المختفين قسراً

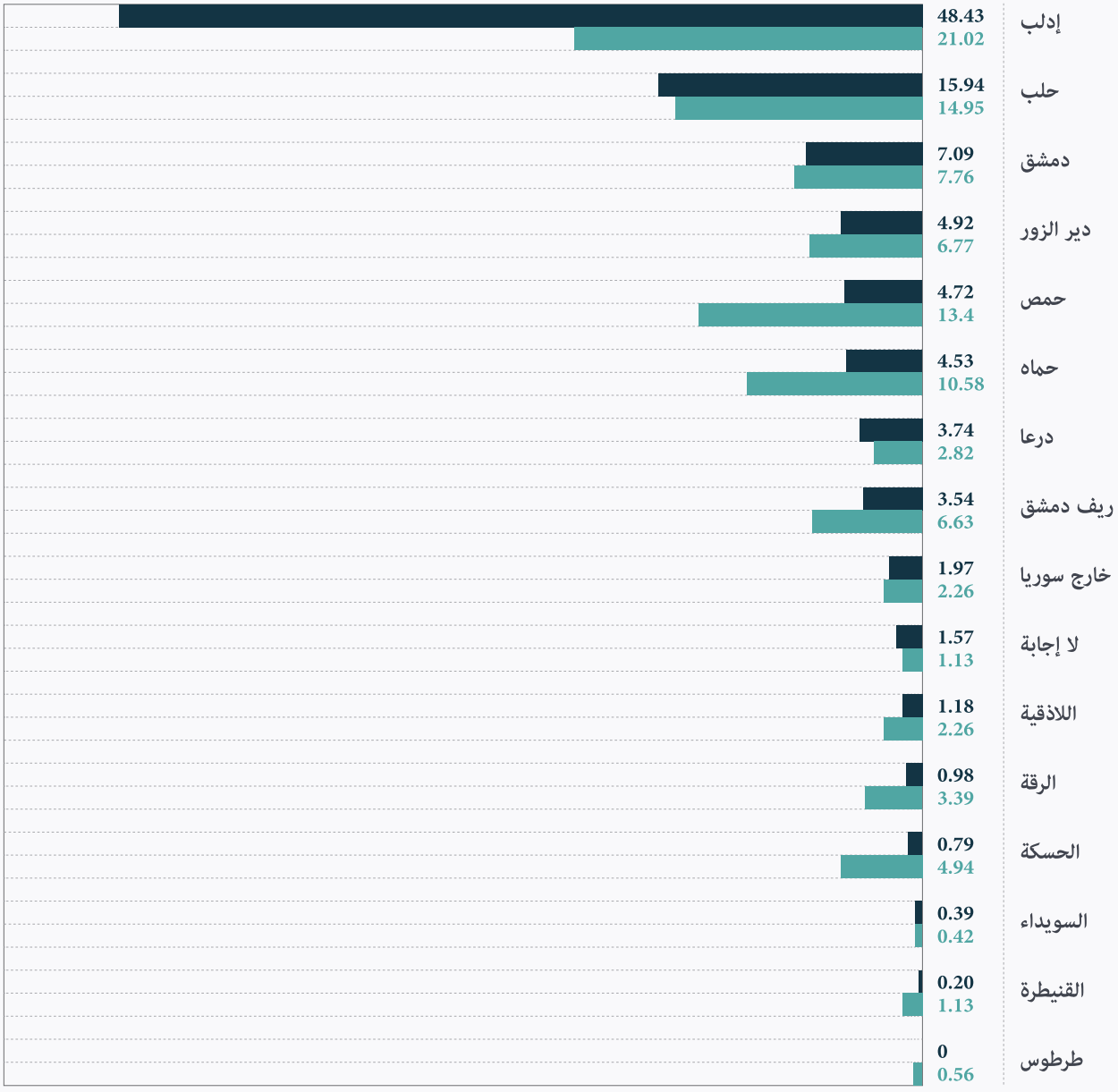

العدد الكلي، المختفون قسراً: 508 - العدد الكلي، الناجون: 709

بالمقارنة بين مكان إقامة المختفي ومكان العمل، تظهر مجدداً إدلب كحالة مختلفة: حوالي نصف المختفين قسراً من سكان إدلب كانوا يعملون خارجها عند اختفائهم: قال 48.43% إن مكان إقامة المختفي إدلب لكن لم تذكر هذه المحافظة كمكان عمل إلا في حالة 25.79% (شكل 4).

إذاً حتى لو افترضنا أن ما وجدناه سابقاً من وجود نسبة كبيرة من المختفين قسراً من مواليد إدلب عند مقارنتها مع نسبة الناجين منهم يعود إلى اختلافات مرتبطة بعملية جمع البيانات (بسبب الاعتماد على عينة غير احتمالية)، فإن حقيقة أن حوالي واحداً من كل اثنين من المختفين قسراً (من سكان إدلب) كان يعمل في مكان ما خارجها أمر لابد من التوقف عنده. خصوصاً أننا لا نجد هذه الحالة في باقي المناطق.

شكل 4. مكان عمل ومكان إقامة المختفي قسراً

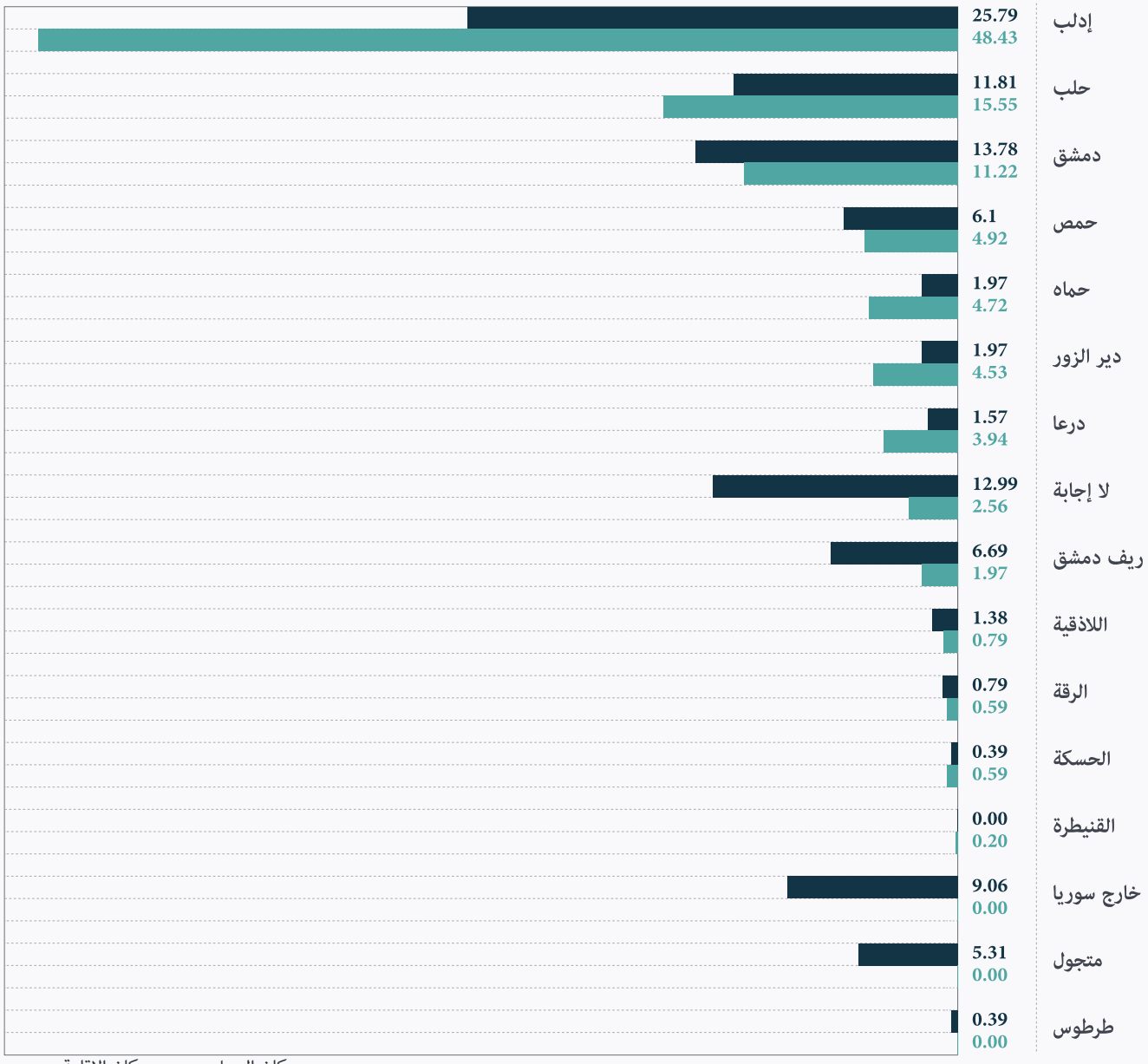

العدد الكلي، مكان العمل: 508 - العدد الكلي، مكان الإقامة: 508

تقريباً جميع المختفون قسراً رجال وعرب ومن الطائفة السنية. أكثر من 80% منهم أكبر من 27 عاماً وحوالي 7% منهم يعانون من أمراض خطيرة، معظمها آلام / مرض / قرحة في المعدة (11 حالة) ومرض السكري (6 حالات) وضغط الدم / أمراض القلب (7 حالات) من بين أمور أخرى (جدول 4 وشكل 5). حوالي ربعهم فقط من الحاصلين على الشهادة الثانوية أو الشهادات الأعلى. تقريباً 64% منهم متزوجون الأمر الذي يعكس الآثار الاجتماعية الكبيرة للاختفاء القسري (جدول 4). فالموضوع لا يتعلق فقط بالمختفي قسراً ولا بوالديه وإخوته فقط بل هناك أيضاً زوجات وأطفال في معظم الحالات. من بين المختفين قسراً أفراد من جنسيات غير سورية: العراقية، والكويتية، والتركية واللبنانية والتونسية.

جدول 4. المختفون قسراً وفق بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية

	العدد	النسبة المئوية
الجنس		
رجل	501	98.62
امرأة	7	1.38
العمر (في آب 2020)		
أقل من 18 عاماً	1	0.20
بين 18-27 عاماً	77	15.16
بين 28-37 عاماً	210	41.34
بين 38-47 عاماً	120	23.62
أكبر من 48 عاماً	89	17.52
لا إجابة	11	2.17
المستوى التعليمي		
أمية/يقرأ ويكتب	10	1.97
ابتدائية	204	40.16
إعدادية	160	31.50
ثانوية	53	10.43
معهد متوسط	16	3.15
جامعية/دراسات عليا	63	12.40
لا إجابة	2	0.39
الجنسية		
السورية	496	97.64
التركية	1	0.20
العراقية	4	0.79
فلسطيني - سوري	1	0.20
الكويتية	1	0.20
اللبنانية	1	0.20
التونسية	1	0.20
لا إجابة	3	0.59
الديانة-الطائفة		
سني	505	98.03
اسماعيلي	1	0.20
لا إجابة	2	1.77
الاثنية		
عربية	500	98.43
كردية	1	0.20
تركمانية	3	0.59
لا إجابة	4	0.79
الحالة المدنية		
عازب	157	30.91
متزوج	327	64.37
لا إجابة	24	4.72
المجموع	**508**	**100.00**

شكل 5. هل يعاني المختفي قسراً من أية أمراض مزمنة؟

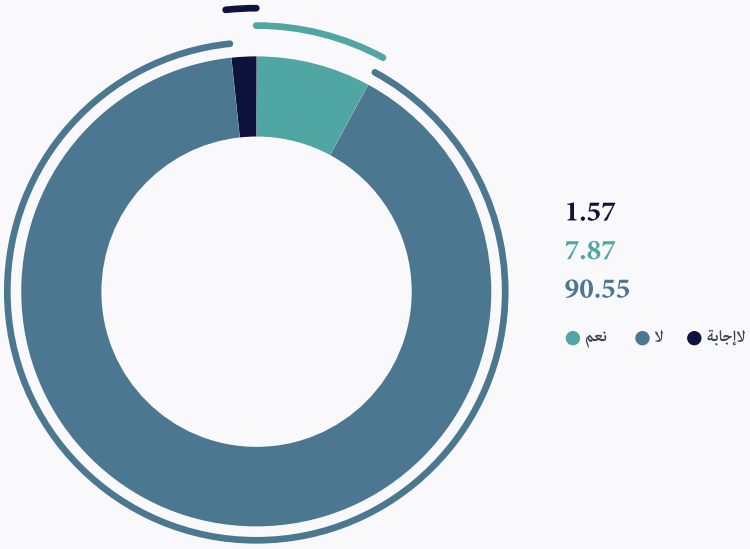

العدد الكلي: 508

نسبة قليلة من المختفين قسراً كانوا قد خاضوا تجربة اعتقال سابقة: 5.12% مقابل 93.70% ممن لم يتعرضوا للاعتقال في السابق (شكل 6). هذه النسبة منخفضة، مما يشير إلى أن الاختفاء القسري لا يستهدف أفراداً كانوا قد تعرضوا للاعتقال في السابق، فهم على الغالب أشخاص «جدد» يتم إلقاء القبض عليهم للمرة الأولى. تجربة الاعتقال السابق كانت بناء على تهم مختلفة معظمها تتعلق بالمشاركة بالاحتجاجات. بالإضافة إلى تهم الإخوان المسلمين، والتهريب، والانشقاق، والتشابه في الأسماء، والمشاركة في القتال، وفي بعض الحالات كانت اعتقالات عشوائية.

شكل 6. هل تعرض المختفي قسراً للاعتقال في السابق؟

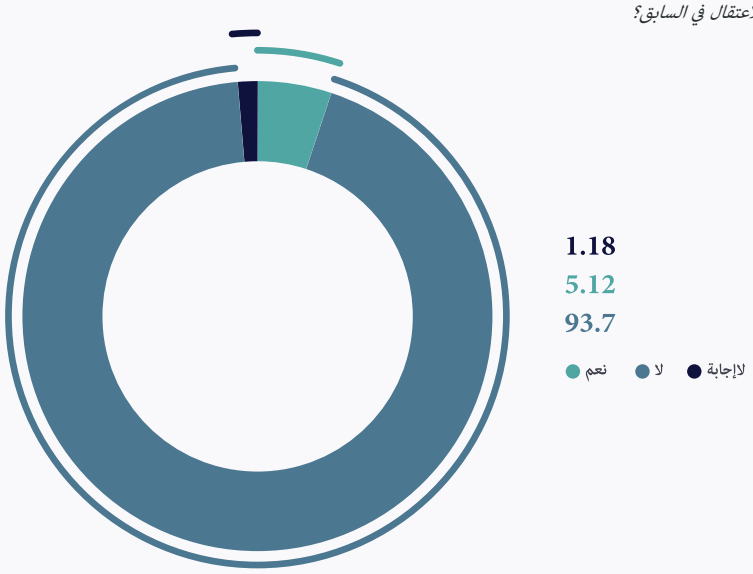

العدد الكلي: 508

صارت المياه تنقطع، أحياناً لسبعة أو ثمانية أيام متوالية، فصرنا نقننها. وبدأ الطعام يقل، وصار السجان يرميه علينا. أخذ السجناء يمرضون ويموتون بعد أن تراجعت مناعة أجسادهم. في 2013 صار الضرب يومياً، وكان مبرحاً جداً، وصارت الدماء على الجدران.

شهادة معتصم عبد الساتر

واقعة الاختفاء القسري

نبحث هنا في واقعة الاختفاء القسري حيث نحاول التعرف على كل المعلومات المتوفرة لدى الأهالي ومقاطعتها فيما بينها لفهم كيف ومتى وأين حدثت؟ ومن هي الجهة التي قامت بالاعتقال؟

الزمان والمكان

كما يظهر من الشكل (7)، بلغت حملات الاعتقال ذروتها بين 2011-2012. لكن إذا ما نظرنا إلى البيانات بتفصيل أكبر مع التمييز بين حالات الاعتقال التي أدت إلى الاختفاء القسري وغيرها (التي خرج المعتقل من السجن بعدها) نجد أن الاعتقال (في عينة الناجين) بلغ ذروته في 2011. حالات الاعتقال التي أدت إلى الاختفاء القسري ازدادت في هذا العام بشكل طفيف نوعاً ما بالمقارنة مع 2010 لكن لم تبلغ ذروتها حتى 2012. هذا العام هو عام الاختفاء القسري في سوريا بامتياز[14]. يمكن أن يفسر ذلك بامتلاء السجون السورية خلال 2011 فحتى حالات إخلاء السبيل كانت منخفضة فالنظام على ما يبدو لم يعمد إلى إطلاق سراحهم إلا في عام 2014. فكان الاخفاء القسري وسيلته لسحق من لم تتسع لهم سجونه أو لتخفيف الاكتظاظ فيها وبنفس الوقت لضبط مناطق محددة خصوصاً العاصمة دمشق التي كانت أكثر الأماكن التي حدثت فيها وقائع الاختفاء القسري. طبعاً هذا بالإضافة إلى تراجع أحوال مراكز الاحتجاز والانتشار الكبير للتعذيب الممنهج فيها بعد 2011[15].

شكل 7. تواريخ الاعتقال وإطلاق السراح في عينة الناجين بالإضافة إلى تاريخ واقعة الاختفاء القسري في عينة المختفين قسراً

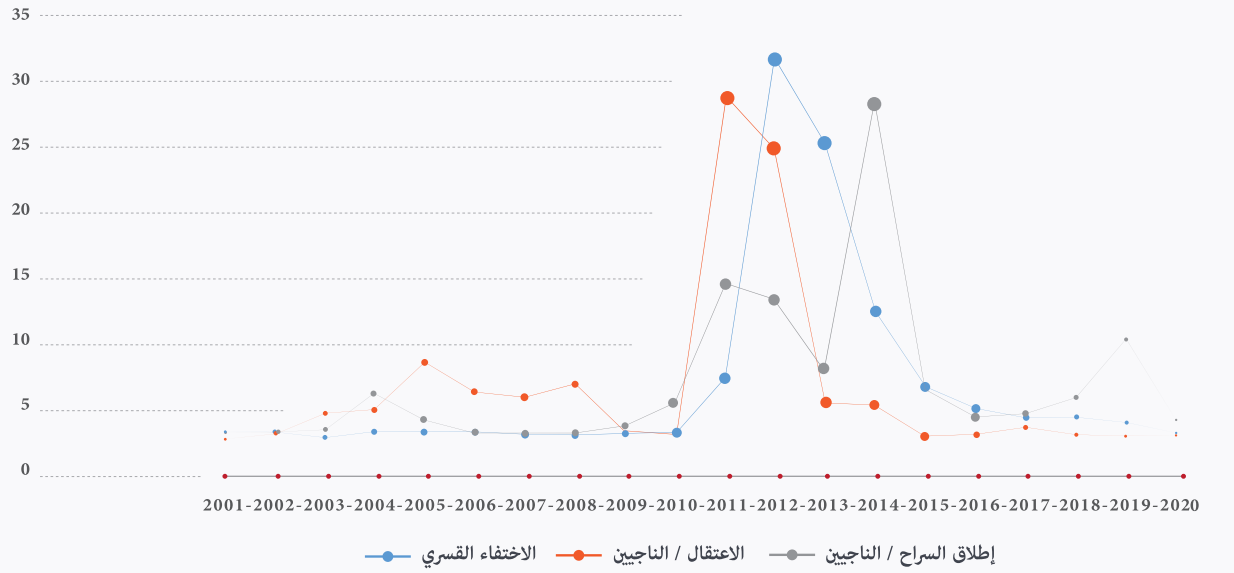

العدد الكلي، الاختفاء القسري: 508 - العدد الكلي، الاعتقال (الناجون): 709 - العدد الكلي، إطلاق السراح (الناجون): 709

14 تتقارب هذه هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر مؤخراً: التقرير السنوي التاسع عن الاختفاء القسري في سوريا في اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، لا حل سياسي دون المختفين، 2020. حيث وجدت أنه عام 2012 من حيث حصيلة المختفين قسراً ويأتي بعده عام 2013.

15 كما ظهر بوضوح في تقريرنا الأول عن الناجين «هناك ارتفاع كبير جداً في اللجوء لكافة أنواع التعذيب الجسدي والنفسي والجنسي بعد 2011. إذا ما أردنا إعطاء صفة عامة للتعذيب الجسدي في هذه المرحلة، تميزه عما قبله، فهي أنه تعذيب يهدف إلى ترك آثار جسدية ملحوظة ترافق المعتقل لفترة طويلة بعد خروجه، بهدف بث الرعب في المجتمعات المحلية الثائرة. كما أنه بالإمكان تمييز التعذيب النفسي باستخدام جثث المعتقلين المتوفين لتعذيب الأحياء منهم [من خلال ترك الجثث في المهاجع]. أما ما يميز التعذيب الجنسي بعد الثورة فهو ترك أقصى درجة ممكنة من الآثار الجسدية والنفسية طويلة الأمد على المعتقل (زيادة كبيرة بالضرب المباشر والإجبار على اتخاذ وضعيات جنسية)» (الاحتجاز في صيدنايا: إجراءات وتبعات الاعتقال، صفحة 53) في ظل هذه الممارسات من الطبيعي أن يترافق ذلك مع زيادة كبيرة في الوفيات بين المعتقلين. لكن هذا وحده لا يفسر الأعداد الكبيرة للمختفين قسراً ووصولها للذروة في عام 2012 وتركزها في فئات ديمغرافية معينة.

يعرض الشكل (8) تاريخ واقعة الاختفاء مع المحافظة. أكثر عمليات الاختفاء القسري حدثت في دمشق وإدلب[16]. في هاتين المحافظتين وقعت حوالي نصف عمليات الاختفاء القسري. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نسب المختفين قسراً المقيمين في إدلب (وبدرجة أقل في ريف دمشق) أعلى مقارنة بحالات الاختفاء التي حدثت في هاتين المحافظتين (إدلب وريف دمشق). على العكس من ذلك، في حالة محافظة دمشق، نسبة المختفين قسراً المقيمين فيها أقل من نسبة حالات الاختفاء التي حدثت فيها (شكل 9). بعبارة أخرى، من المرجح أن حالات الاختفاء القسري في دمشق تطال «العابرين» من المحافظات الأخرى[17]. كما أن الفارق بين إدلب ودمشق هو أن الأولى وصلت للذروة في 2012 بينما وصلتها الثانية في 2013. أي أن الثانية جاءت في مرحلة لاحقة نسبياً. كما أن الانخفاض في إدلب كان بشكل تدريجي وأقل حدة من دمشق (ففي هذه الأخيرة انخفضت النسبة من 55 حالة موثقة في 2013 إلى 7 في 2014). كل هذا قد يشير إلى وجود قرار أو حملة منظمة لضبط العاصمة بأي ثمن والإخفاء القسري هو أحد الأدوات الرئيسية المعتمدة فيها.

شكل 8. تاريخ واقعة الاختفاء القسري حسب المحافظة التي وقعت فيها

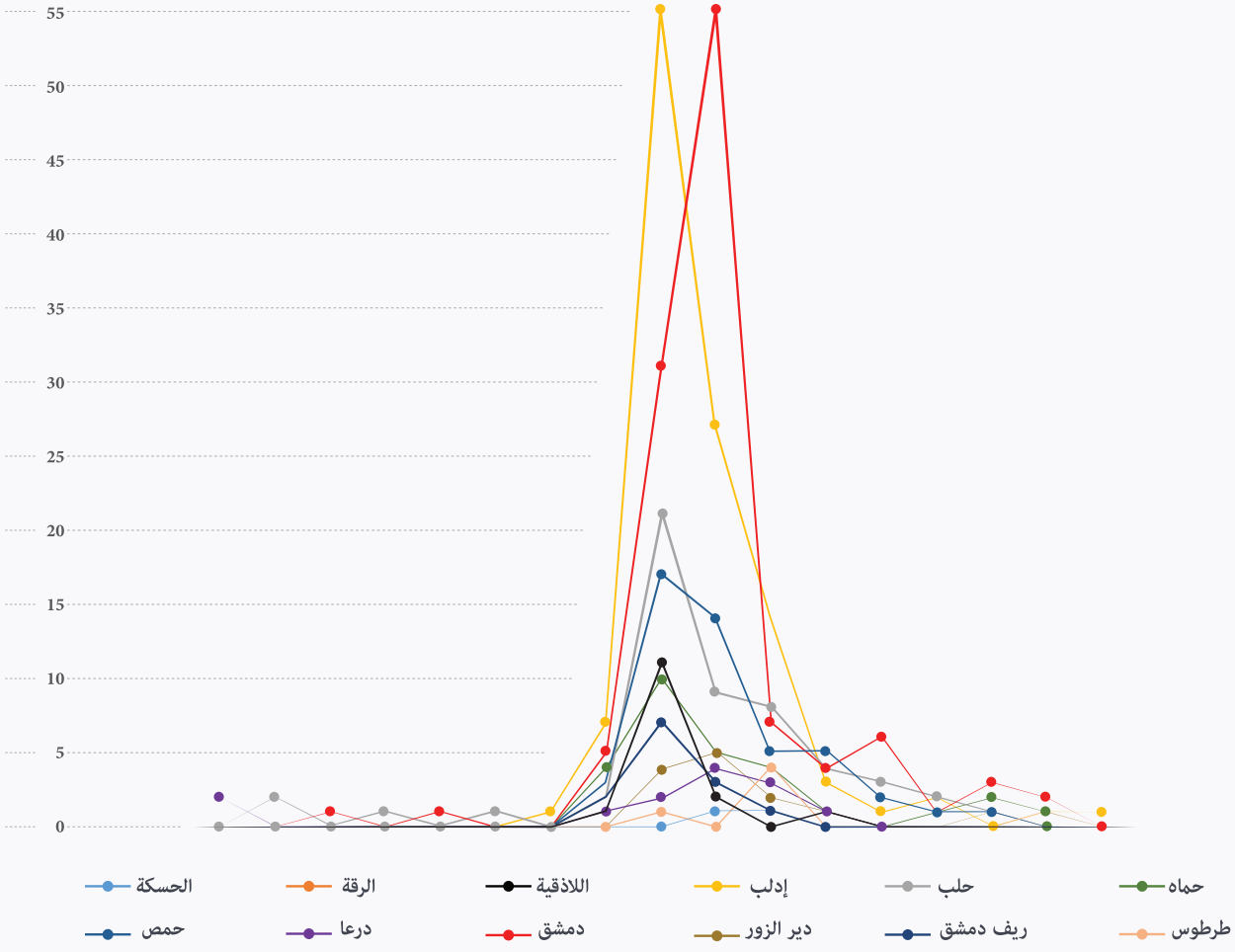

العدد الكلي: 508

16 تختلف بياناتنا هنا عن بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان (التقرير السنوي التاسع عن الاختفاء القسري). الترتيب عندها هو ريف دمشق أولًا، حلب ثانياً، ودمشق ثالثاً. لا يوضح التقرير إن كان المقصود مكان حدوث واقعة الاختفاء أو مكان إقامة الشخص الدائمة. في كل الأحوال هناك اختلاف. فحتى لو أخذنا مكان الإقامة سنجد أن الترتيب وفق بياناتنا سيكون كالتالي إدلب ثم حلب ثم دمشق. لذلك لا بد من التحقق من هذه المسألة مع الاستمرار في عملية التوثيق.

17 سوريا دولة شديدة المركزية كل دوائر الدولة ومؤسساتها تتواجد في المدن الرئيسية الكبرى حيث يضطر الكثير من المواطنين للقدوم إليها لاستخراج أو تصديق أية وثائق ضرورية من الدوائر الحكومية. وثقنا أحد الحالات (طالب جامعي) التي يمكن اعتبارها نموذجاً لما قد يحدث عندما يضطر أحد أبناء المناطق الثائرة لزيارة العاصمة حيث يتم توقيفهم واختطافهم من قبل أجهزة الدولة القمعية. اضطر هذا الطالب وهو من أبناء محافظة إدلب للذهاب إلى جامعة دمشق لاستخراج كشف علامات فتم اعتقاله ولا يعرف أهله أي شيء عنه.

شكل 9. مكان واقعة الاختفاء القسري وآخر عنوان قبل الاختفاء

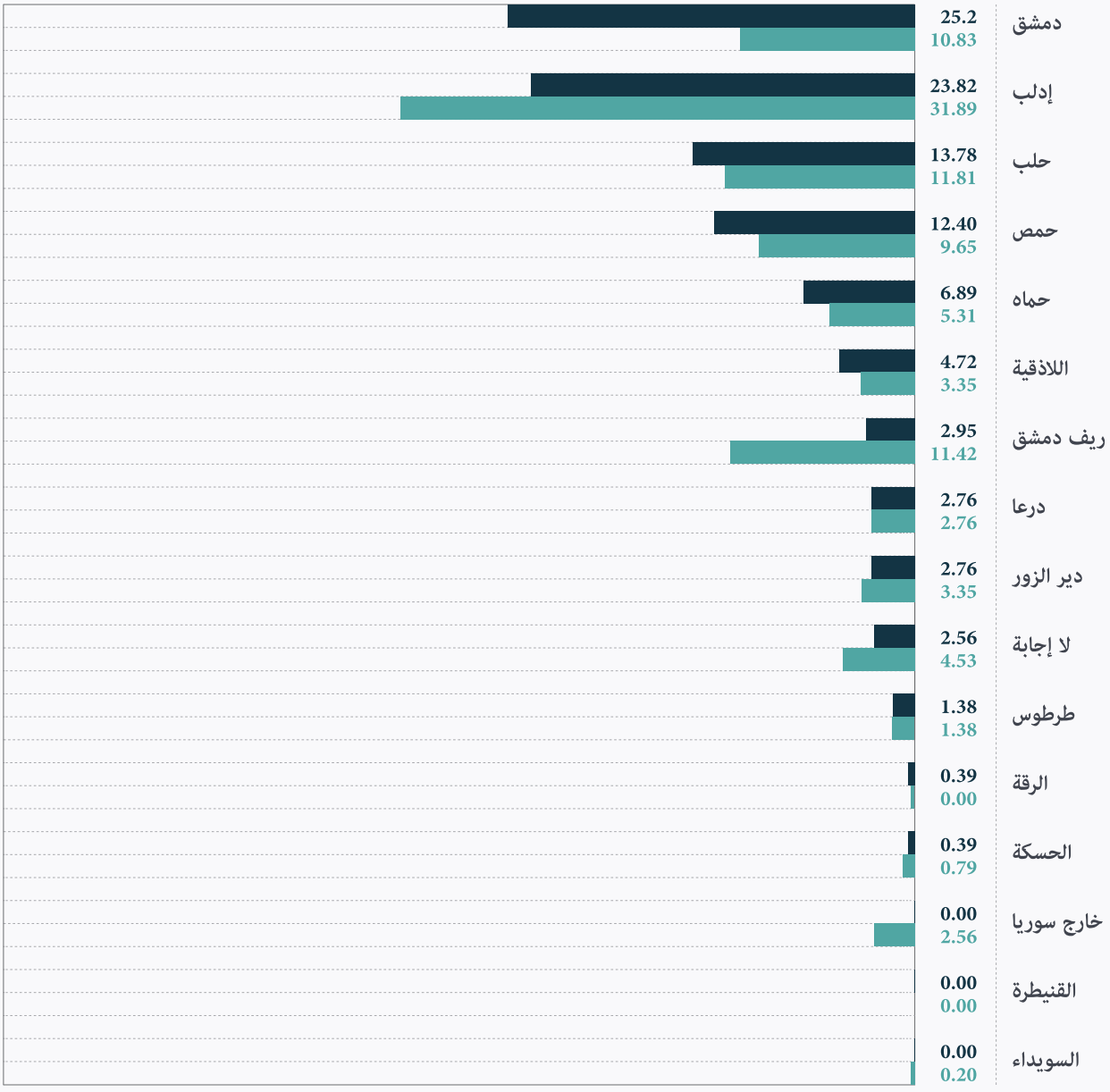

العدد الكلي، مكان واقعة الاختفاء القسري: 508
العدد الكلي، آخر عنوان قبل الاختفاء: 508

كان هذا عن المحافظات، سيساعدنا البحث في المدن والبلدات لفهم الصورة بشكل أفضل: تتصدر القائمة مدينة دمشق، ثم إدلب، وبعدها حلب وحمص. وبشكل عام تنخفض الحالات الموثقة بشكل كبير في باقي المدن والبلدات (شكل 10). لم تسيطر قوى المعارضة على مدينة إدلب حتى 9 أيلول/سبتمبر 2015. أي أن عمليات الاختفاء حدثت أثناء سيطرة النظام السوري وقواته على المدينة. يمكن قول الأمر ذاته عن دمشق التي لم تخضع أبداً لسيطرة المعارضة. أما حلب وحمص فخضعت بعض أحيائها لسيطرة المعارضة بدءاً من 2012. لذلك في السطور التالية سنبحث بتفصيل أكبر عن الجهات المسؤولة عن الاختفاء. لكن قبل ذلك سنحاول البحث بتفصيل أكبر لفهم حالة إدلب.

شكل 10. الاختفاء القسري حسب المدن والبلدات

العدد الكلي: 508

أما أثناء التحقيق فيتعرض السجين لشتى أنواع التعذيب؛ كالشبح واقفاً، حين تبقى على قدميك لمدة 48 أو 72 ساعة، حسبما يقرر المحقق، وهناك الشبح المعروف وهو التعليق لمدة ساعة، والضرب بالأنبوب الشهير باسم «الأخضر الإبراهيمي». كان الطعام سيئاً جداً وقليلاً. كانت المدة المتعارف عليها للتحقيق 60 يوماً، تمدد إلى 90 إن حصلت تطورات فيه. لكنني قضيت أكثر من ذلك وقتها لأنهم احتفظوا بجميع المعتقلين المتحدرين من مناطق ساخنة لاستخدامهم في عملية تبادل أسرى مزمعة.

شهادة مهاب القطيني

اختفاء قسري على الهوية؟

تشير الكثير من الشهادات والمعلومات المتداولة عن وجود عمليات اعتقال تتم بناء على الهوية الشخصية (يتم التمييز تحديداً بناء على مكان الولادة أو الخانة). من الصعب إثبات وجود ارتباط بين الاختفاء القسري ومكان الولادة بناء على البيانات المتوفرة حالياً بين أيدينا.[18] لكن كما بيننا سابقاً فإن البيانات المتعلقة بمواليد إدلب تحرض التفكير بهذا الاتجاه. لذلك قارنا بين إدلب من جهة وباقي المحافظات من جهة أخرى وفق مكان الاعتقال (حاجز، بيت... إلخ) والجهة التي قامت بالاعتقال. أول ما يقوم به الحاجز هو طلب هوية الشخص الذي يريد العبور. يظهر الشكل (11) فارقاً كبيراً بين مواليد إدلب وباقي المحافظات. أكثرية مواليد إدلب المختفين قسراً تم اختطافهم على أحد الحواجز بينما في حالة مواليد باقي المحافظات تنخفض النسبة إلى حوالي 43% (المعدل العام في سوريا - العينة الكلية - هو 48%). إدلب أعلى من المعدل بخمس درجات تقريباً. يلاحظ أيضاً أن أهالي المختفين قسراً من مواليد إدلب يعرفون الجهاز الأمني الذي قام بالاعتقال بينما ترتفع نسبة الذين قالوا لا أعرف في حالة أهالي مواليد باقي المحافظات. إذا قارننا بين نسبة المختفين قسراً على يد الجيش العربي السوري من مواليد إدلب وغيرهم، نلاحظ وجود فارق كبير (50 % مقابل 31.45%). إدلب أعلى من المعدل العام بـحوالي 12 درجة. لكن الأجهزة المسؤولة عن الاعتقال هي نفسها تقريباً: الجيش العربي السوري أولاً والأمن العسكري ثانياً. بينما في إدلب تتقارب النسب بين الأمن السياسي والمخابرات الجوية وهي بحدود 7% حيث يحل الأول في المرتبة الثالثة في باقي المحافظات ويأتي بعده الأمن السياسي، بينما ينعكس الحال في حالة إدلب: الأمن السياسي ثالثاً والمخابرات الجوية رابعاً (جدول 5).

18 اقتصرنا على حالة إدلب بسبب وجود عدد كبير من الحالات. مع التقدم في عملية التوثيق وتأكيد حالات أكبر في مختلف المحافظات سيكون بالإمكان البحث في هذه المسألة بشكل أفضل. حيث سنتمكن من التحقق منها وكذلك تحديد معدل عام، وترتيب المحافظات حسب درجة التمييز.

شكل 11. أين تم اعتقال المختفي قسراً؟

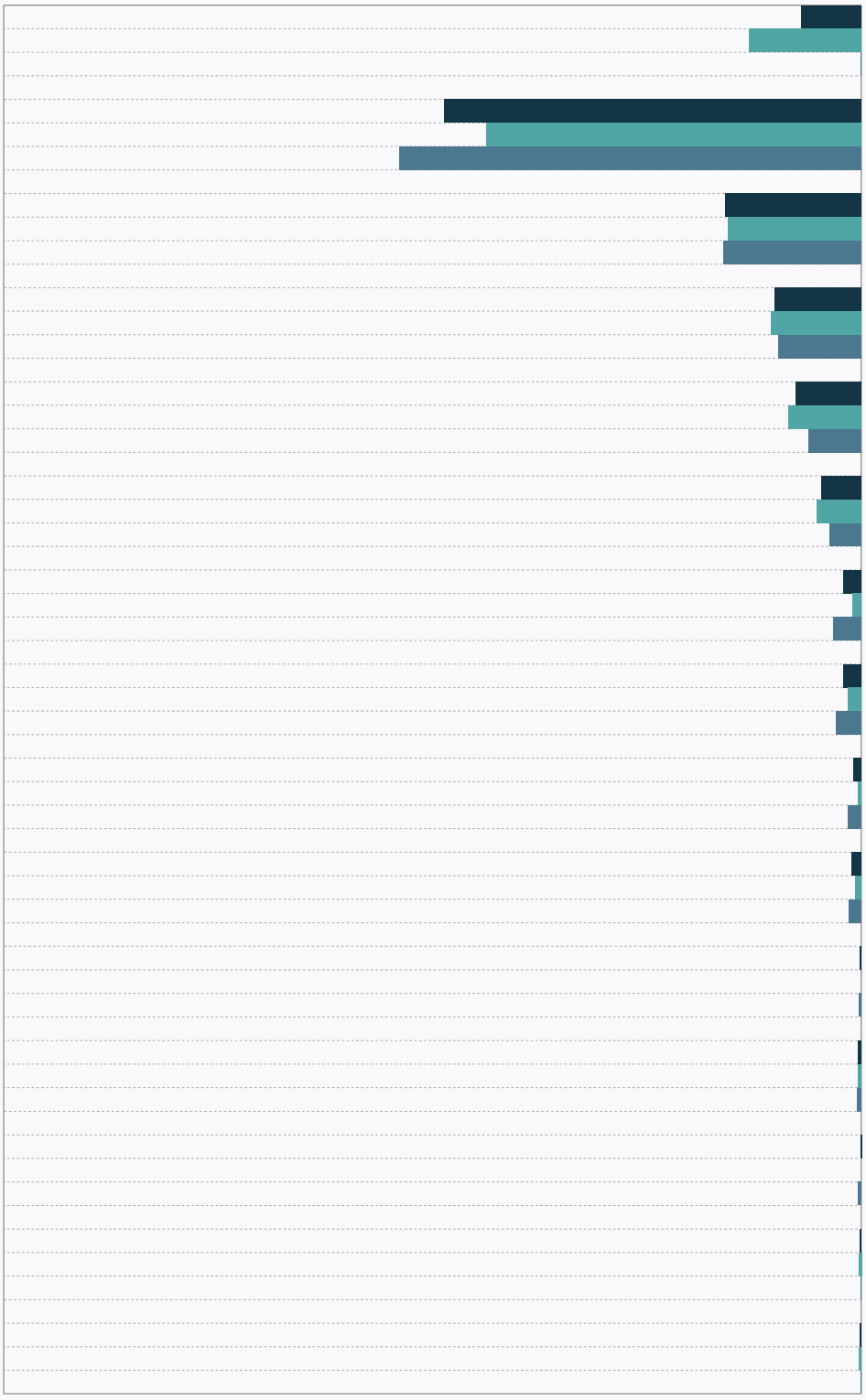

العدد الكلي: 508

جدول 5. الأجهزة المسؤولة عن الاعتقال بين إدلب وباقي المحافظات وسوريا (العينة الكلية)

		إدلب		باقي المحافظات		سوريا	
الجهة المسؤولة	السجن أو الفرع	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
وزارة الدفاع							
الجيش العربي السوري	الجيش العربي السوري	95	50.00	100	31.45	195	38.39
شعبة المخابرات العامة (أمن الدولة)	أمن الدولة	14	7.37	11	3.46	25	4.92
إدارة المخابرات الجوية	المزة (المخابرات الجوية)	11	5.79	23	7.23	34	6.69
شعبة الاستخبارات العسكرية	الأمن العسكري	52	27.37	45	14.15	97	19.09
	فرع فلسطين (235)	0	0.00	3	0.94	3	0.59
	فرع المنطقة (227)	0	0.00	2	0.63	2	0.39
	الفرع 215 (سرية المداهمة والاقتحام)	0	0.00	1	0.31	1	0.20
وزارة الداخلية							
شعبة الأمن السياسي		15	7.89	8	2.52	23	4.53
سجن عدرا		3	1.58	0	0.00	3	0.59
غير معروف		0	0.00	125	39.31	125	24.61
المجموع		**190**	**100.00**	**318**	**100.00**	**508**	**100.00**

في أيام الزيارات كان كل منا يأخذ زاوية ويدعو ألا تأتيه زيارة، وحتى أننا كنا نتبادل التوصيات، في حال الإفراج عن أي منا، أن يزور أهالي الآخرين لطمأنتهم عنا وأن يطلب منهم عدم زيارة ابنهم السجين إن أرادوا رؤيته حياً ذات يوم، فقد يُقتل نتيجة هذه الزيارة. لأن السجانين يأخذونه من المهجع ضرباً ويعيدونه ضرباً.

شهادة أشرف الحسين

الاعتقال والجهة المسؤولة عنه

أكثر من 94% من حالات الاختفاء تمت في مناطق خاضعة لسيطرة النظام السوري وحلفائه والباقي يتوزع بين باقي القوى المسلحة (شكل 12). ونفس النسبة تقريباً من هذه الحالات قامت بها قوات تابعة للنظام وحلفائه (شكل 13). أما بالنسبة للجهات المسؤولة عن التوقيف فيأتي أولاً الجيش العربي السوري مسؤولاً عن أكثر من ثلث الحالات، وثانياً الأمن العسكري حوالي 19% على الأقل من الحالات. ثم تأتي المخابرات الجوية والأمن السياسي بحدود 5% تقريباً (راجع جدول 5). قال معظم الذين ذكروا الجماعة الإسلامية المتطرفة إنها كانت الدولة الإسلامية (داعش) في 12 حالة وتليها جبهة النصرة في حالتين.

شكل 12. الجهة المسيطرة على المنطقة التي حدث فيها الاختفاء القسري

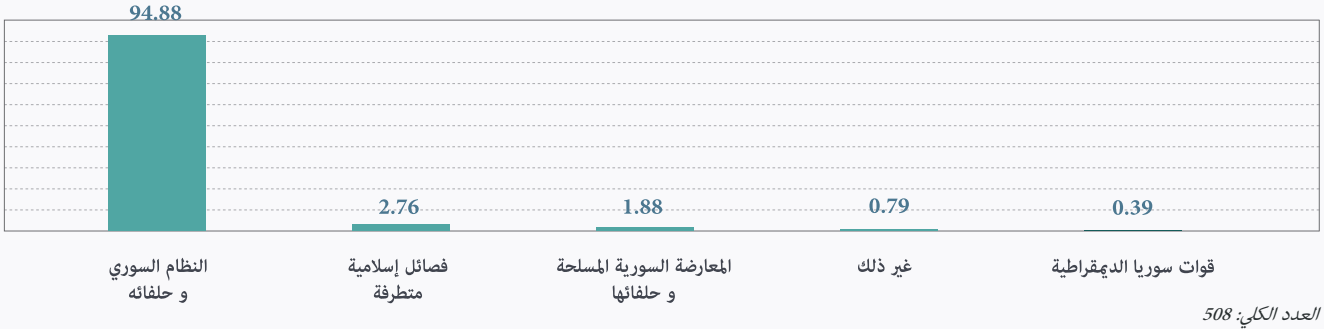

العدد الكلي: 508

شكل 13. هل تم اعتقال المختفي من قبل جهات تابعة للنظام السوري أو حلفائه؟

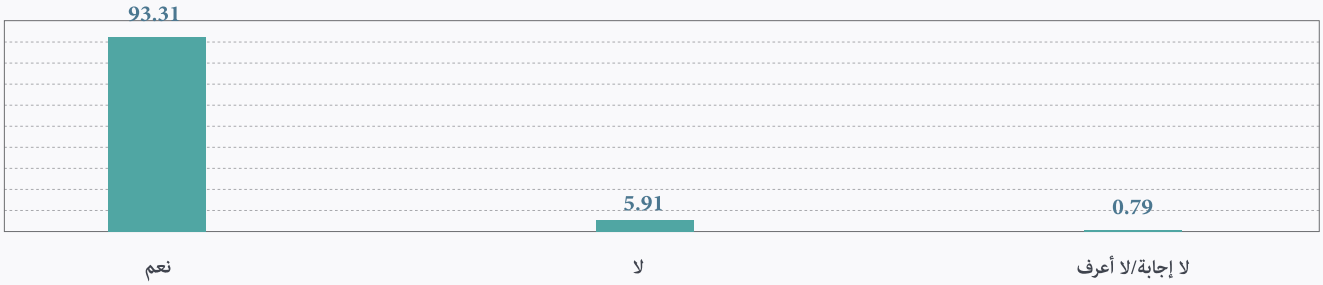

العدد الكلي: 508

حوالي نصف المختفين قسراً يتم توقيفهم على الحواجز. أما الناجون فمن مكان العمل غالباً. لهذا الفرق دلالاته. فالحواجز ترتبط بشكل كبير بالجيش العربي السوري ودوره بعمليات الاقتحام والسيطرة على المدن المتمردة. لعل هذا ما يجعل الجيش العربي السوري في المرتبة الأولى (شكل 14).

شكل 14. مكان الاعتقال في عينة الناجين وعينة المختفين قسراً

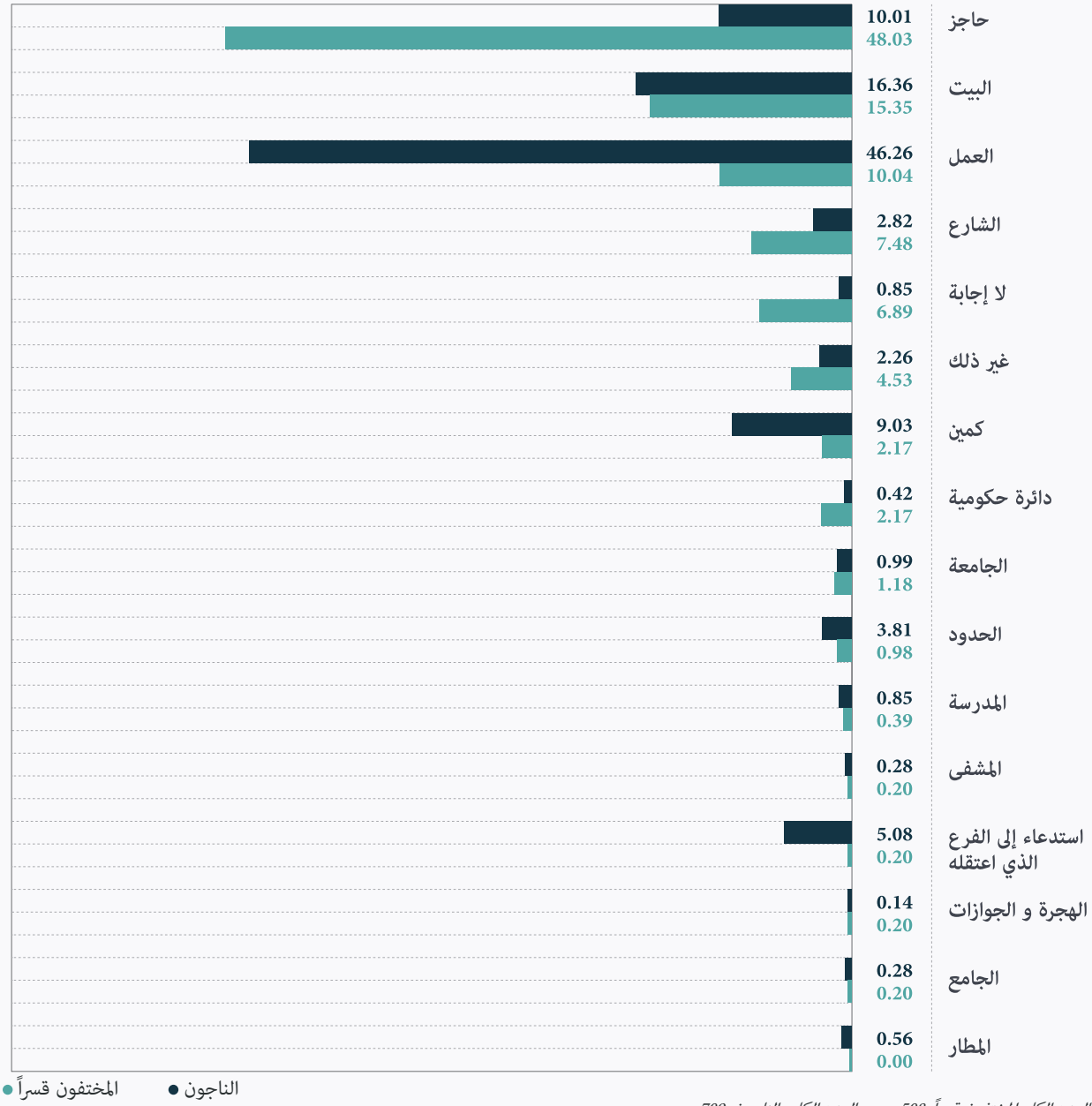

العدد الكلي،المختفون قسراً: 508 - العدد الكلي، الناجون: 709

من الصعب معرفة أي معلومات عن الطريقة التي تم بها تنفيذ الاعتقال. القلائل الذين كان لديهم مثل هذه المعلومات، قالوا إنها كانت بدون أمر قضائي من السلطات المختصة. بالإضافة إلى ذلك، يعرف القليل جداً أسباب الاعتقال. ما ذكروه يتعلق بتهم الإرهاب وتمويله. لكن هناك أيضاً ما يظهر النزعة الانتقامية للنظام من السكان المحليين مثل حالة قمنا بتوثيقها لاعتقال رجل بسبب شتم النظام أمام قبر نجله.

سارعت إلى اللحاق بهم فعرفت أنهم أخذوه إلى الأمن الجنائي. كانت الأمور سهلة في المرة الأولى. وكّلت له محامياً و «اشتغلنا». دفعت بين الثلاثمائة والأربعمائة ألف ليرة (سورية) فتمكنا من إطلاق سراحه بعد شهرين وعشرة أيام. طمأننا المحامي إلى أن أموره سليمة وأن متاعبنا انتهت، غير أن زوجي كان قلقاً فاقترح عليّ تغيير المنزل، وهكذا فعلنا. خرج في حالة مزرية؛ كان وزنه قد نقص حوالي 20 كيلوغراماً، ولم يغادره الخوف حتى اعتقلوه للمرة الثانية بعد حوالي شهرين.

شهادة أم علي

الابتزاز المالي

دفع عدد كبير جدًا من الأشخاص مبالغ مالية للمسؤولين سواء للحصول على معلومات عن المعتقل أو مقابل وعود بالزيارة (في حالة عائلات وأقارب المختفين قسراً) أو إطلاق السراح (في حالة الناجين). وبالتالي معرفة مقدار الأموال التي تم إنفاقها وأين ذهبت أمر بالغ الأهمية. البيانات الواردة أدناه، تجمع بين هذه المصادر المختلفة للبيانات عن المختفين قسراً والناجين لإعطاء فكرة عن هول هذه القضية. في ضوء النتائج التي وجدناها، يمكننا أن نتساءل عما إذا كانت عمليات احتجاز المحتجزين وخطفهم وإخفائهم هي أيضاً استراتيجية من قبل السلطات لتمويل أنفسهم ومؤسساتهم بعد انطلاقة الثورة السورية في 2011 وخصوصاً بعد بدء فقدان النظام السيطرة على مناطق شاسعة في البلاد في 2012 والسنوات التي تليها. قال أكثر من ربع المستجيبين (أو 129 مشاركاً) في عينة المختفين قسراً إنهم دفعوا مبالغ مالية للحصول على معلومات عن المختفين قسراً (شكل 15). بالإضافة إلى ذلك، أشار أكثر من 7% (أو 38 شخصاً) منهم إلى أنهم دفعوا أموالاً مقابل وعود بالزيارة (شكل 16).

شكل 15. هل تم دفع أي مبالغ مالية لمعرفة معلومات عن مصير المختفي قسراً؟

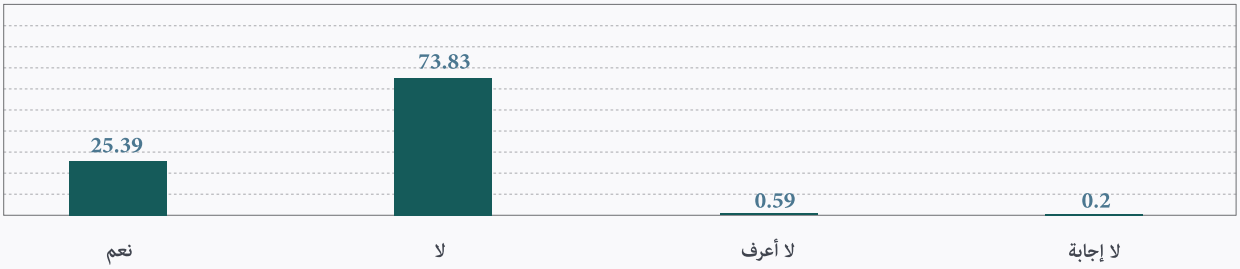

العدد الكلي: 508

شكل 16. هل تم دفع أي مبلغ مادي مقابل وعود بزيارة المختفي قسراً في مكان احتجازه؟

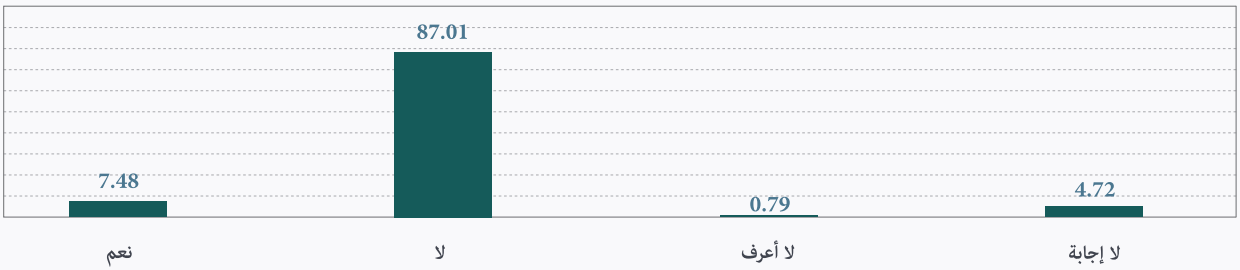

العدد الكلي: 508

علاوة على ذلك، في حالة الناجين، سُئل المستجيبون عما إذا تم دفع أموال للحصول على معلومات حول وضعهم أو للحصول على إذن للزيارة (في سؤال واحد معاً). أجاب 44% (أو 312 مستجيباً) بأنه هذا ما حدث بالفعل (شكل 17). وعندما سئلوا عما إذا تم الدفع مقابل وعود بإخلاء السبيل، أجاب حوالي 28% (أو 196 مشاركًا) بنعم (شكل 18).

شكل 17. هل تم دفع أموال للحصول على معلومات أو للحصول على إذن للزيارة؟ (عينة الناجين)

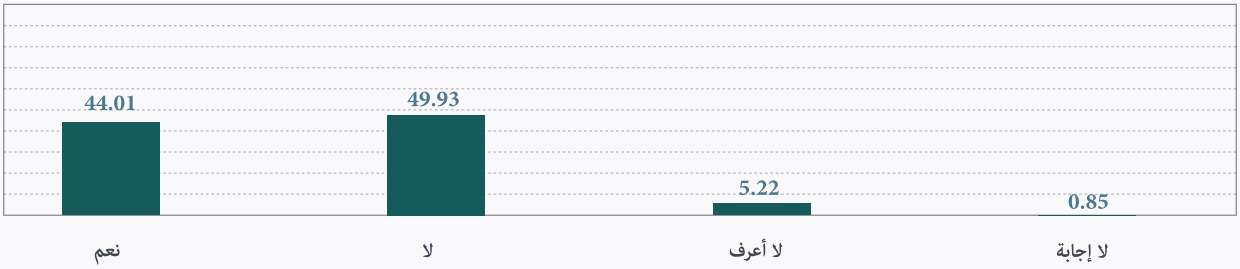

العدد الكلي: 709

شكل 18. هل تم دفع أموال مقابل وعود بإخلاء السبيل؟ (عينة الناجين)

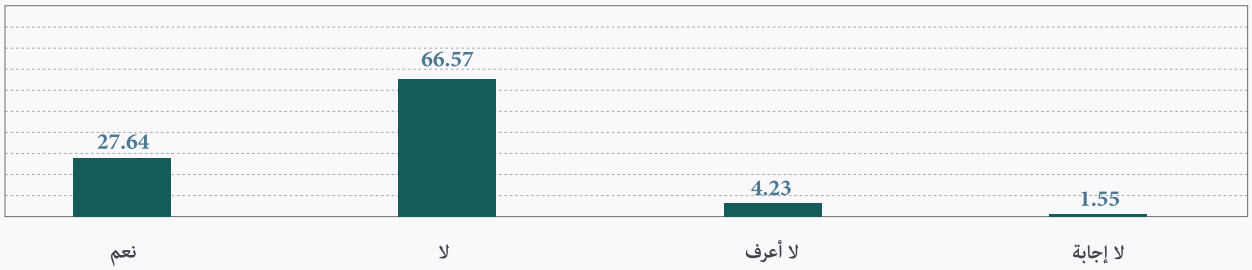

العدد الكلي: 709

كانت المبالغ المدفوعة كبيرة للغاية. من أجل تقدير هذه المبالغ، أخذنا في الاعتبار المبالغ المقدمة من قبل أولئك الذين قالوا إنهم دفعوا بالفعل مبلغاً من المال. استبعدنا من تقديراتنا أولئك الذين قالوا إنه لم يتم دفع أي مبلغ والذين لا يعرفون إذا تم دفع مبلغ أو لا أو فضلوا عدم الإجابة.

من بين 129 مشاركًا قالوا إنهم دفعوا أموالًا للحصول على معلومات حول الشخص المختفي قسراً، ذكر أكثر من 40% (أو 54 مشاركًا) أنهم دفعوا ما بين 500 و1500 دولار أمريكي وأقل من الربع (25 مشاركاً) دفعوا ما بين 4000 و10.000 دولار أمريكي (شكل 19). إذا أخذنا في الاعتبار متوسط كل المجالات وضربناه في عدد المستجيبين الذين قالوا إنهم دفعوا في هذا المجال، فيبدو أن المبلغ الذي دفعه الـ 129 مشاركاً للحصول على معلومات حول المختفين قسراً، بلغ 461.500 دولاراً أمريكياً. أما بالنسبة للمبالغ المدفوعة مقابل الوعد بزيارة المختفين قسراً، فبلغت 95.250 دولارًا أمريكياً (انظر شكل 20)[19]

شكل 19. ما هو مجموع المبالغ المدفوعة لمعرفة معلومات عن مصير المختفين قسراً؟

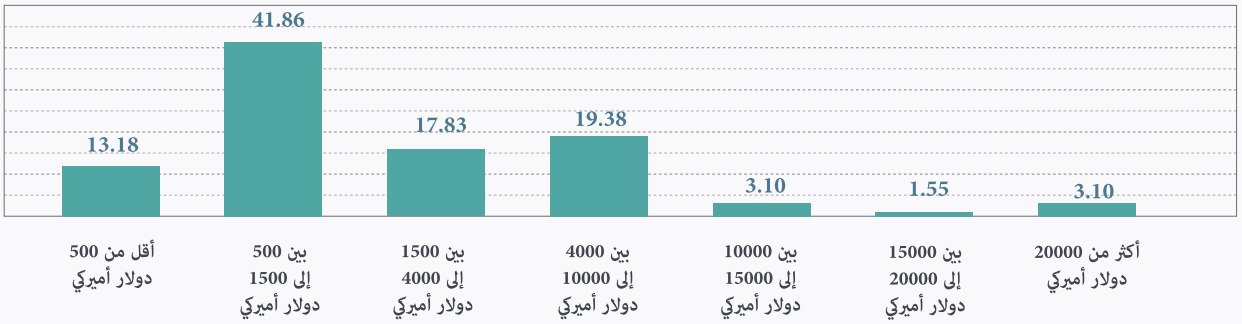

العدد الكلي: 129

شكل 20. ما هو مجموع المبالغ التي دفعت مقابل وعود بزيارة المختفي في مكان احتجازه؟

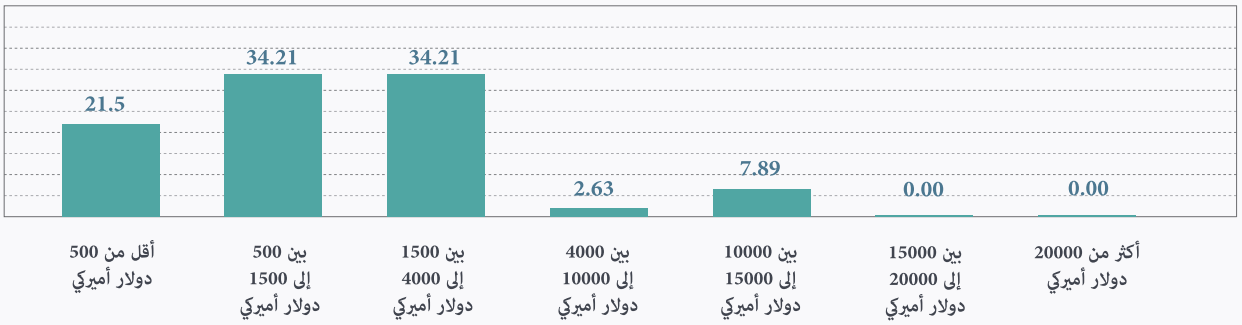

العدد الكلي: 38

19 نحسب المتوسط بضرب عدد المستجيبين في كل صف، بنقطة منتصف النطاق بالدولار الأمريكي (على سبيل المثال، تعتبر نقطة الوسط للنطاق من 4000 إلى 10000 دولار أمريكي 7000 دولار أمريكي) ثم جمع الإجمالي. يقدر متوسط دخل الفرد في سوريا بحدود 90 دولاراً شهرياً حسب موقع Numbeo، مما يعني أن المبالغ التي يدفعها الأهالي تتراوح بين رواتب ستة أشهر وتسع سنوات!

وبالمثل، وكما ذكر أعلاه، ردت نسبة كبيرة من المستجيبين الذين تم اعتقالهم وإطلاق سراحهم (الناجين) بالإيجاب على دفع المال. المبالغ التي تم دفعها مقابل وعود بإخلاء السبيل (في عينة الناجين) تجاوزت المليون دولار (شكل 21). في الواقع، دفع المستجيبون الـ 196 ما مجموعه 1.038.100 دولار أمريكي مقابل ذلك. المبلغ الإجمالي للمال الذي ذكره المستجيبون أنه تم دفعه للحصول على معلومات حول مصيرهم ووعود بزيارتهم، يصل إلى أكثر من 1.119.400 دولار أمريكي (شكل 22).

شكل 21. المبالغ التي تم دفعها مقابل وعود بإخلاء السبيل (في عينة الناجين)

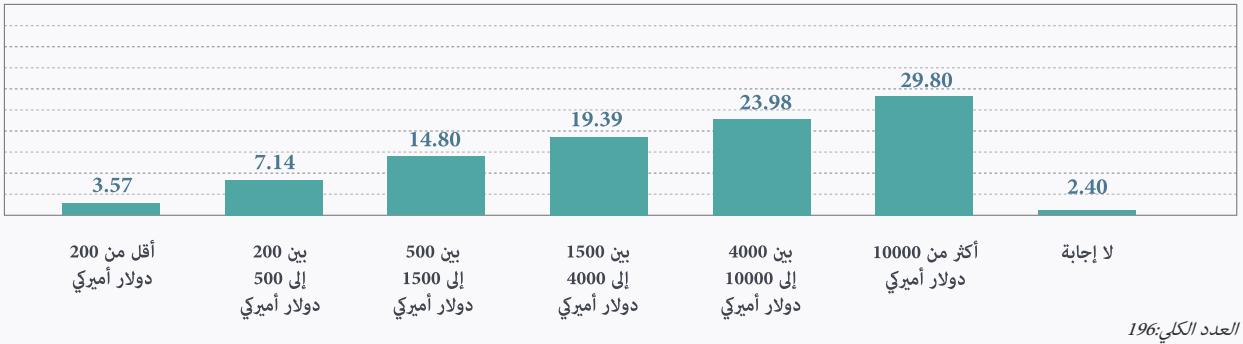

العدد الكلي:196

شكل 22. المبالغ التي تم دفعها مقابل معلومات أو وعود بالزيارة (في عينة الناجين)

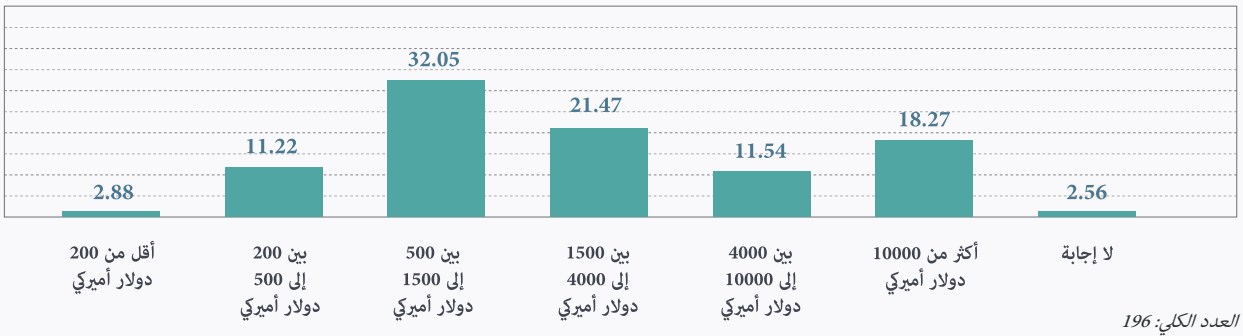

العدد الكلي: 196

إجمالاً، بناءً على تحليل بيانات هاتين العينتين، يبدو أنه تم دفع ما مجموعه 2.714.250 دولاراً أمريكياً سواء للحصول على معلومات أو لوعود بالزيارة أو لإخلاء السبيل.[20]

باختصار، إذا افترضنا أن إجمالي عدد المختفين قسراً 100 ألف (هذا تقدير قائم على الحالات التي تم توثيقها من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان) وضربنا هذا الرقم بـ 25.40% (النسبة المئوية لمن قالوا إنهم دفعوا مقابل الحصول على معلومات) وبمتوسط المبلغ المدفوع مقابل الحصول على المعلومات الذي هو 3578 دولاراً أمريكياً للشخص الواحد، فإن إجمالي المبلغ المدفوع للحصول على معلومات عن المختفين قسراً يزيد عن 90 مليون دولار أمريكي (90.881.200) (جدول 6).

وبالمثل، إذا ضربنا عدد المختفين قسراً هذا (100000) بـ 7.50% (النسبة المئوية لأولئك الذين قالوا إنهم تلقوا وعوداً بالزيارة) وبمتوسط المبلغ الذي تم دفعه مقابل الوعد بالزيارة (2507 دولاراً أمريكياً للشخص الواحد)، فإن المجموع يقارب الـ 19 مليون دولار أمريكي (18802500) (جدول 6).

إذا فعلنا الأمر ذاته بالنسبة للناجين، بافتراض أن ما مجموعه 250000 شخص تم اعتقالهم وإطلاق سراحهم (وهو تقدير متحفظ للغاية). سيكون المبلغ الإجمالي الذي كان يجب دفعه حوالي 900 مليون دولار أمريكي (على وجه التحديد 868.900.573) (جدول 6).

20 تختلف تقديراتنا عن تكلفة الشخص الواحد (ناجي أو مختفي قسراً) قليلًا عما توصل إليه الباحث سلطان جلبي في دراسته على عينة من 100 حالة اعتقال واحتجاز تعسفي (تجارة الاعتقال في سجون ومعتقلات النظام السوري، حكاية ما انحكت، 16 نيسان 2020). حيث قدر تكلفة المعتقل (سواء كان مختفي قسراً أم لا) بحوالي 10000 دولار أمريكي. مع ذلك، تقديراتنا تقول إنها بحدود 6000 دولار للمختفي قسراً، و9000 آلاف في حالة الناجين. لكن الفرق الأساسي يظهر في نسبة من دفع: في التقرير المذكور النسبة هي 75% من العينة. بينما تظهر بياناتنا وجود اختلافات بين المختفين قسراً والمعتقلين وبكل الأحوال هي أقل من النصف.

جدول 6. تقديرات للمبلغ الإجمالي الذي تلقاه النظام السوري من عمليات ابتزاز أهالي المختفين قسراً والناجين

	العدد التقديري	النسبة المئوية لمن قالوا إنهم دفعوا	متوسط المبلغ المدفوع للشخص الواحد (دولار أمريكي)	المجموع (دولار أمريكي)
المختفون قسراً				
الحصول على معلومات	100000	%25.40	3578	90 881 200
وعود بالزيارة	100000	%7.50	2507	18 802 500
الناجون				
الحصول على معلومات ووعود بالزيارة	250000	%43.90	3588	393 763 301
وعود بإطلاق السراح	250000	%27.60	5296	365 453 571
المجموع				**573 900 868**

اعتمدنا على تقديرات متحفظة جداً للأعداد: بكل تأكيد أعداد الناجين من سجون النظام السوري تجاوزت الـ 250000 بكثير. فحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تعرض أكثر من مليون مواطن سوري لتجربة الاعتقال.[21]

لمن تذهب الأموال؟

لدى محاولتنا توثيق أسماء الأشخاص الذين استلموا المبالغ مقابل الحصول على معلومات، رفضت أكثرية المستجيبين ذكر الأسماء. فقط حوالي 20% ذكروا الاسم. لكن بالمقابل عند السؤال عن أسماء من استلموا الأموال مقابل وعود بالزيارة، وصلت النسبة إلى 60%. لكن يجب الانتباه هنا وقراءة النسب بحذر، فعدد الذين أجابوا على هذا السؤال كان قليلاً: 20 مستجيباً فقط، مقابل 91 (شكل 23).

شكل 23. لمن تذهب الأموال؟

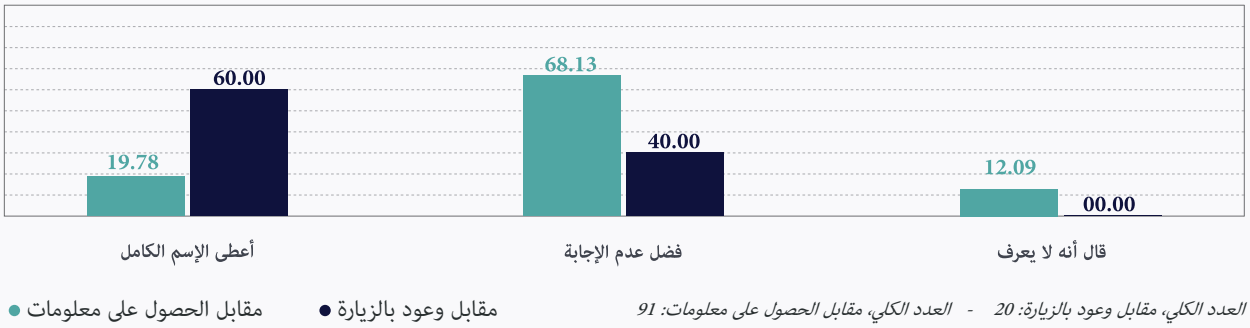

العدد الكلي، مقابل وعود بالزيارة: 20 - العدد الكلي، مقابل الحصول على معلومات: 91

عندما حاولنا معرفة وظيفة الشخص الذي حصل على المال مقابل إعطاء معلومات عن المختفين قسراً، قال نصف المستجيبين تقريباً (49.61%) إنه وسيط (64 مشاركاً)، وحوالي الثلث (34.11%) أفادوا أنه تم عن طريق محام (44 مستجيباً). قال الباقون إنهم أعطوا أموالاً لرجال أمن أو مخابرات وموظفين حكوميين وآخرين (شكل 24).[22] أما بالنسبة لوظيفة أولئك الذين أخذوا المال مقابل وعود بزيارة المختفين، كان أكثر من نصفهم وسطاء (52.38%) وأقل من النصف كانوا محامين (40.48%). بخلاف ذلك، قال الباقون إنهم قدموا أموالاً لضباط الأمن أو المخابرات أو موظفين حكوميين أو شبيحة (شكل 25). اللافت للنظر، من بين الذين دفعوا مبالغ مالية من أجل وعود بزيارة المختفي قسراً، لم يتمكن سوى شخص واحد من مقابلته، مقابل 41 شخصاً قالوا إنهم دفعوا ولم يحصلوا على زيارة. هذا يدل على أن المال كان يدفع بلا جدوى.

21 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي التاسع عن التعذيب في سوريا في اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، حزيران 2020. https://bit.ly/3k2NJs4

22 الوسطاء في الغالب هم أشخاص شركاء مع الشبيحة والأجهزة الأمنية ويعملون بتغطية أمنية منهم ويشكلون واجهتهم للعمل.

شكل 24. من هو الشخص الذي تم دفع المال له للحصول على معلومات عن مصير المختفي قسراً؟

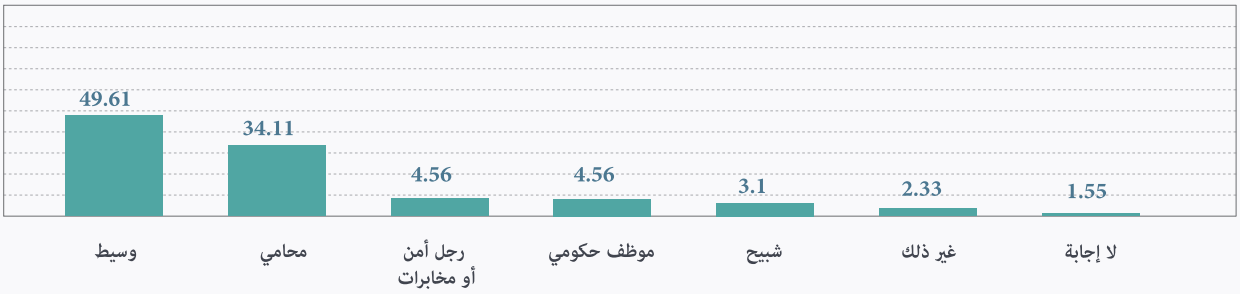

العدد الكلي: 129

شكل 25. من هو الشخص الذي تم دفع المال له مقابل وعود بزيارة المختفي قسراً في مكان احتجازه؟

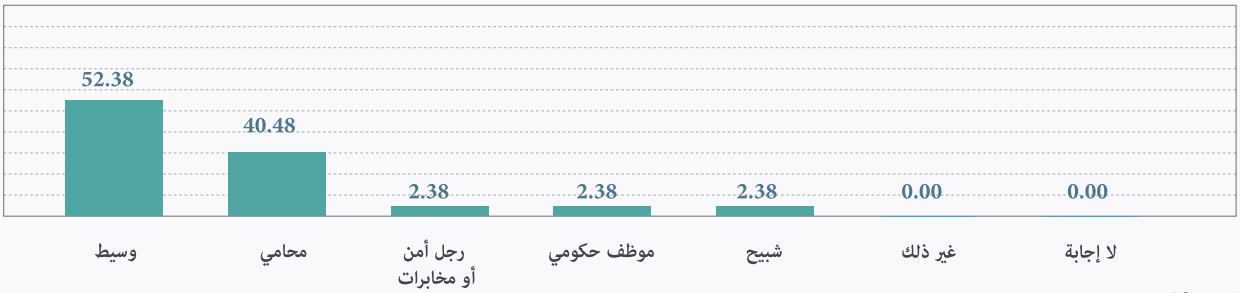

العدد الكلي: 42

لاحظت معالم الخوف على من حولي فاستغربت ذلك بعد كل الذي مرّ بنا. ولما أبديت لهم ذلك سألني أحدهم: «شقد صار لك مسجون؟ وعلى أي أفرع مرّيت؟» فلما أجبته قال: «بتعتبر الفترة اللي سجنتها والأفرع اللي مريت فيها أنك كنت عند بيت أهلك»! ذهلت من كلامه فكرر: «اعتبر أنك كنت ببيت أهلك أو بسياحة بالنسبة للي رايحين عليه»! أحسست بالخوف وأخذت ألهج بالدعاء.

شهادة أبو أنس الحموي

المعلومات عن مصير المختفي ومصادرها

حسب معلومات الأهالي، في أكثرية الحالات (67.72%) كان هناك شهود على واقعة الاختفاء القسري (شكل 26). وحصل الأهالي على معلومات عن مصير المختفين قسراً في أكثرية الحالات أيضاً (53.15%). مع ذلك، أكثر من 40% يبقون دون معرفة أي شيء عن المختفين قسراً (شكل 27).

شكل 26. هل كان هناك شهود على حادثة الاختفاء؟

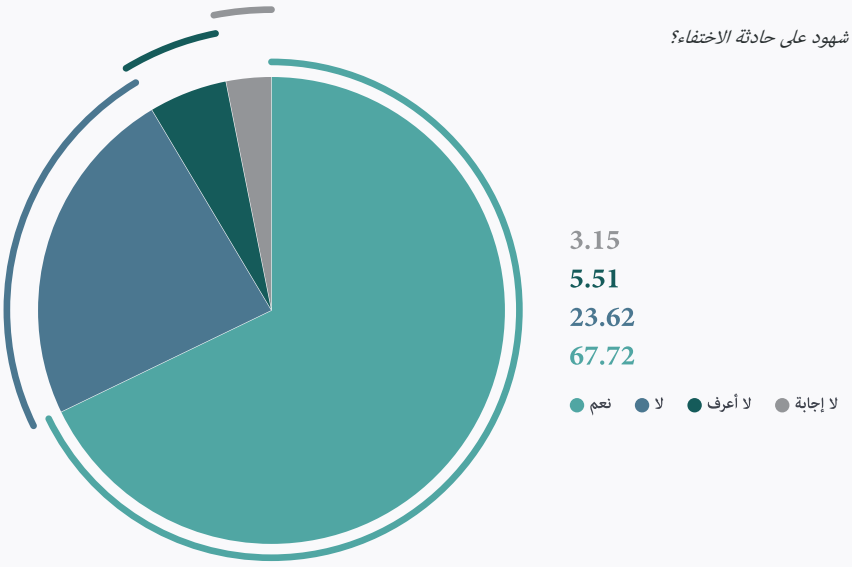

العدد الكلي: 508

شكل 27. هل وصلتكم أي معلومات عن مصير المختفي قسراً؟

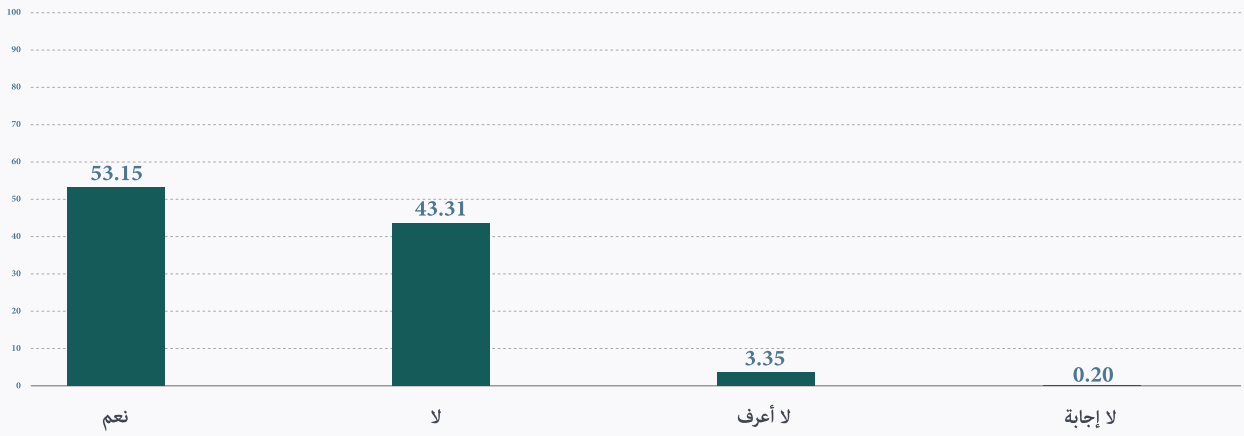

العدد الكلي: 508

وما هي هذه المعلومات؟

قالت الأكثرية (60.43%) إن لديها معلومات أن المختفي قسراً، في لحظة إجراء المقابلة، يتواجد في أحد السجون التابعة للنظام السوري. أقل من 3% قالوا إنه في سجون تابعة للمعارضة أو الفصائل الإسلامية المتطرفة. وأكثر من الثلث قالوا إنهم لا يعرفون ولا يمكنهم إعطاء جواب، فعلى الأرجح نسبة كبيرة منهم تعتقد أنه متوفي (شكل 28).

شكل 28. مكان تواجد المختفي قسراً

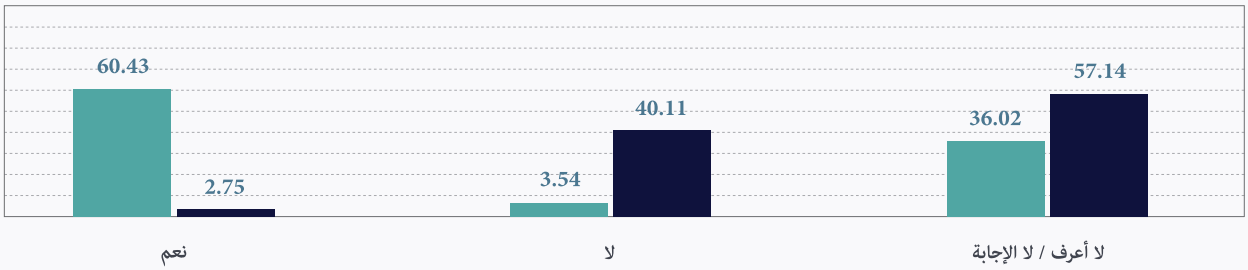

العدد الكلي، التواجد في سجون النظام: 508 - العدد الكلي، التواجد في سجون المعارضة أو الفصائل الإسلامية المتطرفة: 182

- *هل تعتقدون ان المختفي يتواجد في أحد السجون التابعة للمعارضة السورية المسلحة أو الفصائل الإسلامية المتطرفة؟*
- *هل تعتقدون أن المختفي يتواجد في أحد السجون الخاضعة للنظام السوري وحلفائه؟*

لكن أي سجن؟

يأتي سجن صيدنايا في قائمة مراكز الاحتجاز المسؤولة عن الاختفاء القسري. فهو مسؤول عن أكثر من 80% من الحالات (شكل 29).

شكل 29. السجن الذي يعتقد الأهالي أن المختفي قسراً يتواجد فيه عند إجراء المقابلة

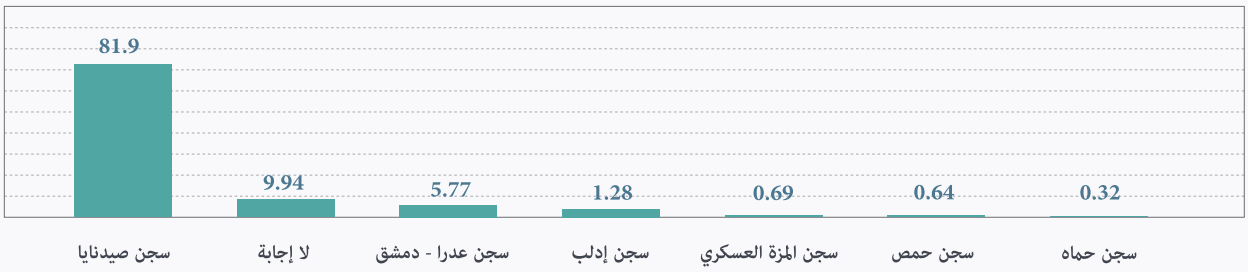

العدد الكلي 312

المعتقلون السابقون (هؤلاء هم المعتقلون الذين تم الإفراج عنهم وتواصلوا بشكل مباشر مع العائلات) هم أهم مصدر معلومات لهذه العائلات سواء من حيث المعلومات العامة المتعلقة بمصير المختفين قسرياً (67.78%) أو فيما يتعلق بالسجن الذي يتواجد المختفي قسراً فيه (47.8%). لكن يلاحظ وجود فارق مهم في حالة وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت كمصدر للمعلومات في حالة السجن (حوالي الربع) بالمقارنة مع المعلومات العامة (حوالي 3%) (شكل 30). ما يحدث غالباً هو انتشار أخبار على الإنترنت أو في الفيسبوك وغيرها عن أن أحد ما شاهد المعتقل في السجن الفلاني. الأمر الذي يعيد الأمل للأهالي بأنه على قيد الحياة، لكن بنفس الوقت غالباً ما تكون معلومات قديمة أو مكررة أو أنها بغرض ابتزاز الأهالي مادياً أو إلحاق أذى نفسي بهم عن طريق تركهم في حالة بحث وقلق دائمين.

شكل 30. مصادر المعلومات

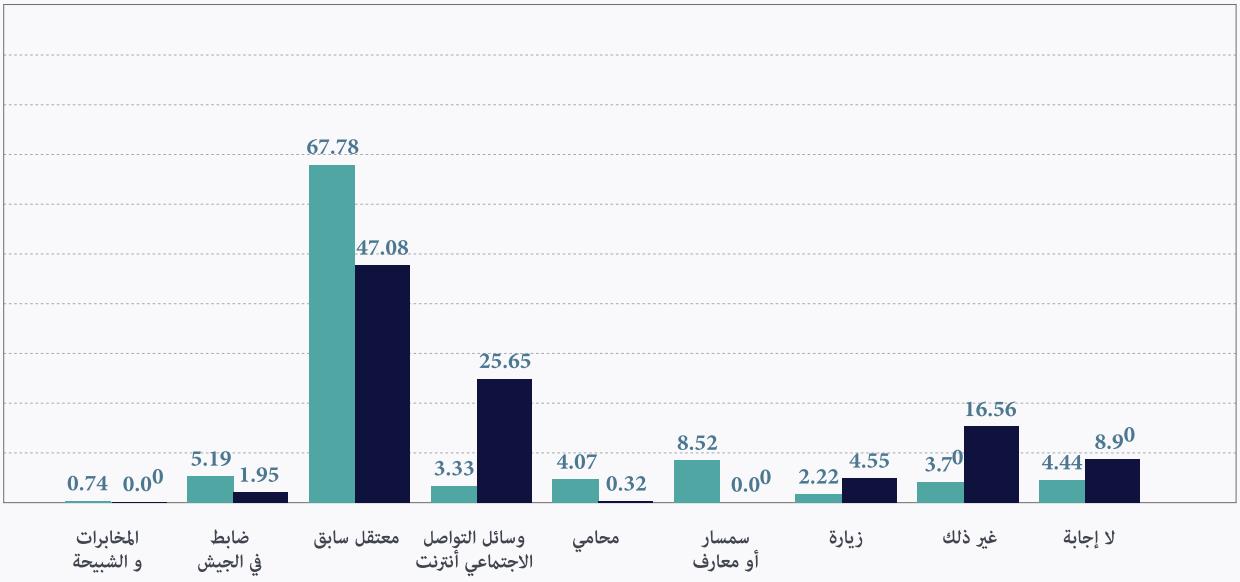

العدد الكلي، المعلومات عن المصير: 270 - العدد الكلي، المعلومات عن تواجده في السجن: 167

فقط حوالي4% تمكنوا من زيارة المختفي قسراً (شكل 31). أكثر من نصف المستجيبين قالوا إن السبب الرئيسي لعدم الزيارة هو الخوف من الاعتقال في حال السؤال عن المختفي قسراً وحوالي الثلث قالوا إن الجهة التي اعتقلته لا تعترف بوجوده أصلاً عندها (شكل 32). يعكس حجم الذعر الذي يمارسه النظام على الناس من خلال عمليات الاختفاء القسري.

شكل 31. هل تمكنتم من زيارة المختفي قسراً؟

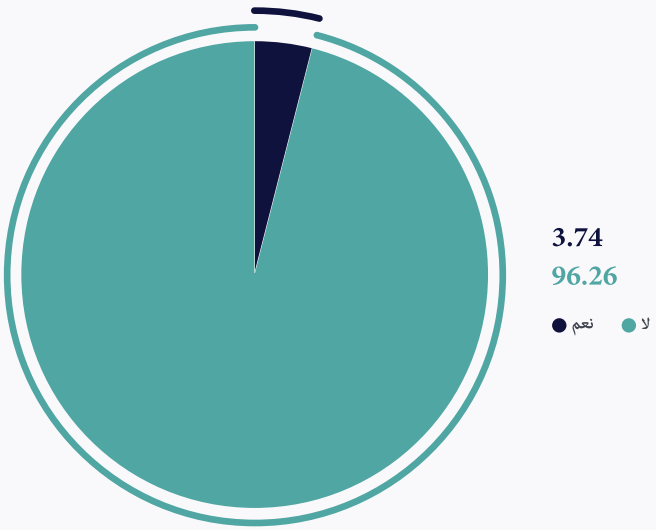

العدد الكلي: 508

شكل 32. أسباب عدم الزيارة

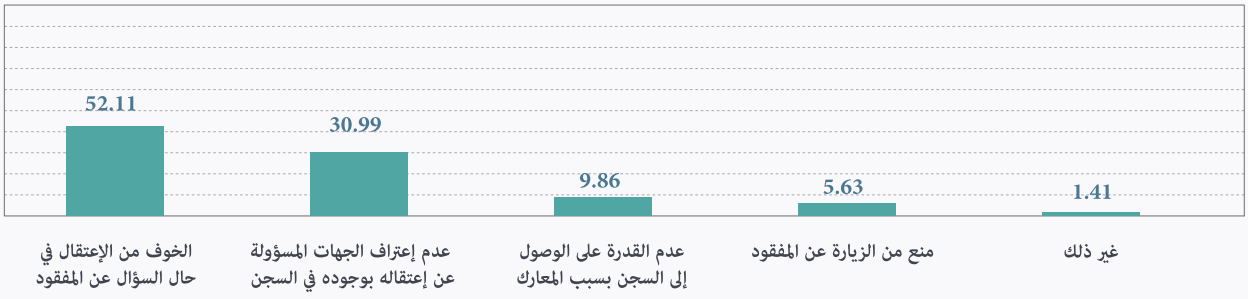

العدد الكلي: 71

في حوالي ثلث الحالات تمت مشاهدة المختفي قسراً بعد توقيفه من قبل أشخاص آخرين (شكل 33)، في الأغلبية الساحقة من الحالات كانوا ناجين (شكل 34).

شكل 33. هل هناك أشخاص شاهدوا المختفي قسراً بعد الواقعة؟

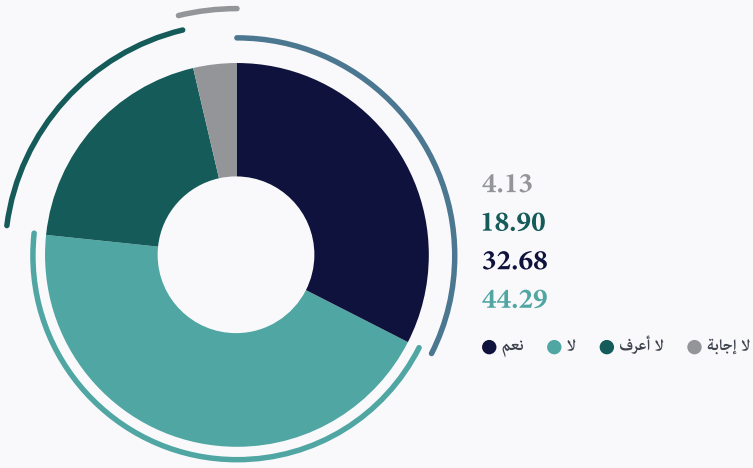

العدد الكلي: 508

شكل34. من شاهده؟

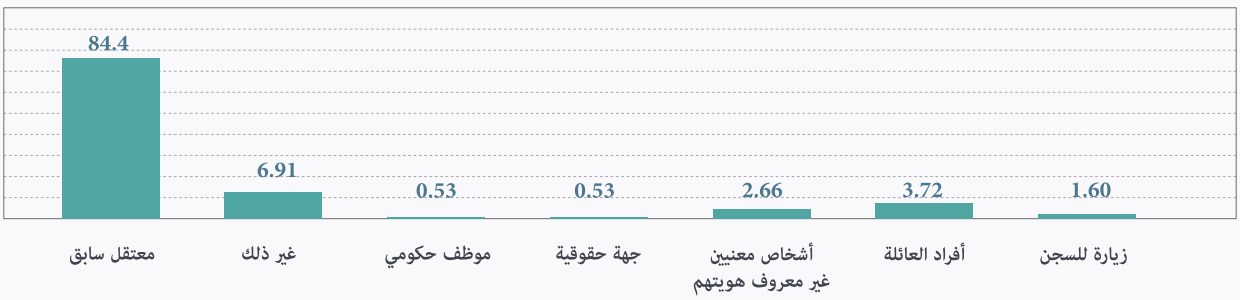

العدد الكلي: 188

آخر مشاهدة للمختفي قسراً كانت في مراكز احتجاز تابعة لوزارة الدفاع مما يجعلها المسؤول الأول عن أكثرية حالات الاختفاء القسري وأكثر من نصفها كان في مراكز تابعة للشرطة العسكرية وتحديداً في سجن صيدنايا (جدول 7). هذا بالإضافة إلى حالات قليلة في سجون تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة: حالة واحدة في منبج وحالة أخرى في الباب، وحالة ثالثة في سجن العقاب التابع لجبهة النصرة في إدلب.

جدول 7. مكان آخر مشاهدة للمختفي قسراً

الجهة المسؤولة	السجن أو الفرع	العدد	النسبة المئوية
وزارة الدفاع			
الشرطة العسكرية	سجن صيدنايا	142	%53.38
	الشرطة العسكرية (القابون)	1	%0.38
	سجن البالونة - السجن العسكري الثاني	2	%0.75
شعبة المخابرات العامة (أمن الدولة)	أمن الدولة	5	%1.88
إدارة المخابرات الجوية	المزة (المخابرات الجوية)	15	%5.64
شعبة الاستخبارات العسكرية	الأمن العسكري	4	%1.50
	فرع فلسطين (235)	5	%1.88
	فرع المنطقة (227)	1	%0.38
	الفرع 215 (سرية المداهمة والاقتحام)	11	%4.14
	الفرع 248 (فرع التحقيق العسكري)	2	%0.75
وزارة الداخلية			
شعبة الأمن السياسي		4	%1.50
سجن إدلب		9	%3.38
سجن عدرا		17	%6.39
سجن حماه		4	%1.50
	غير معروف	44	%16.54
المجموع		**269**	**%100**

فقط حوالي 3% قالوا إنهم حصلوا على شهادة وفاة. وحوالي 1% على إخراج قيد أو قيد عائلي للمختفي من الشؤون المدنية يثبت وفاة المختفي (شكلين 35 و36). هذا العدد قليل إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانتشار الواسع للأخبار التي تتحدث عن وصول قوائم إلى مكاتب السجل تشير إلى وفاة المختفي قسراً. حسب لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، في عام 2018، تم الكشف عن أسماء «ما يصل إلى الآلاف أو عشرات الآلاف» من المحتجزين، ولكن لم تقم الدولة بالكشف «عن أي معلومات بشأن أماكن الجثث، ولم تقم بأي إجراءات لإعادة الممتلكات الشخصية».[23] وهذا يعني أن الأغلبية الساحقة ما تزال في مصير مجهول وهناك آلاف العائلات تعيش على أمل معرفة أي خبر عنهم.

23 راجع إخطارات الوفاة في الجمهورية العربية السورية.

شكل 35. هل حصلتم على شهادة وفاة من جهة رسمية تثبت وفاة المختفي قسراً؟

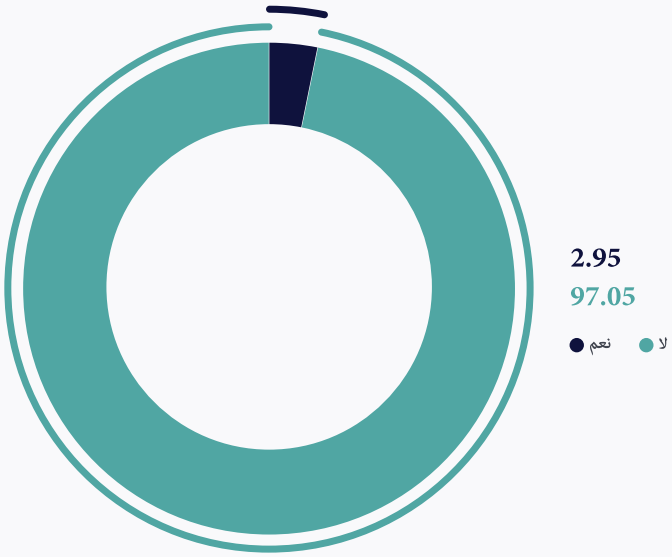

العدد الكلي:508

شكل 36. هل حصلتم على إخراج قيد أو قيد عائلي للمختفي قسراً من الشؤون المدنية يثبت وفاة المختفي قسراً؟

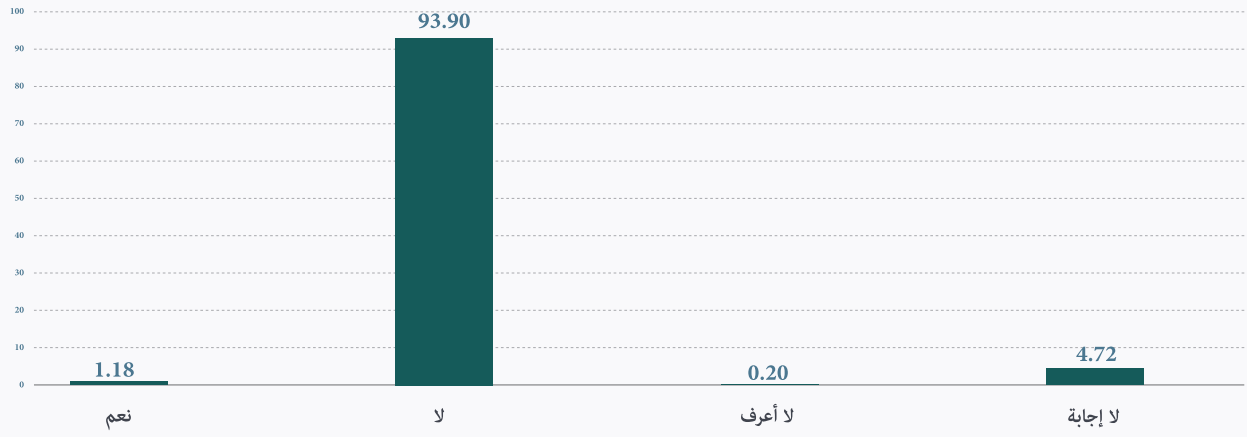

العدد الكلي: 508

منذ 2013 بدأت الكارثة. صار السجناء يموتون، في جناحنا كان لا يمر أسبوع دون حالة وفاة أو حالتين إن لم يكن أكثر. انتشر الجرب والقمل. زاد التعذيب بعد أن قتل الثوار مدير السجن طلعت محفوض. كان الذي تلاه مجرماً حقيقياً، وبدأت التصفيات.

شهادة أبو عمر

خلاصة وتوصيات

سعت هذه الدراسة إلى معرفة ما حدث وما يحدث مع المختفين قسراً في مراكز الاحتجاز السورية. كانت هذه المرة الأولى التي يتم تحليل بيانات بهذا الحجم (508 مقابلة) مع عائلات المختفين قسراً. بالإضافة إلى ذلك، هي المرة الأولى أيضاً التي يتم فيها البحث في موضوع الاحتجاز القسري في سوريا بهذه المنهجية.

بينت النتائج أن عام 2012 كان عام الاختفاء القسري في سوريا، وأن الجيش العربي السوري هو المسؤول الأول عن حالات الاختفاء القسري، وأن العاصمة دمشق هي المكان الذي تركزت فيه النسبة الأكبر منها. كما أنها كشفت عن أن الاختفاء القسري لا يشكل فقط استراتيجية لسحق المعارضة والمجتمع السوري وإنما أيضاً وسيلة لتمويل الدولة وأجهزتها القمعية من خلال عمليات ابتزاز الأهالي مادياً. تشير الأرقام إلى أن المبالغ التي تم جمعها حتى الآن تتجاوز المئة مليون دولار أمريكي في حالة المختفين قسراً فقط. علماً أن هذا الرقم يرتفع في حالة الناجين ليصل إلى أكثر من سبعمائة مليون دولار على أقل تقدير. بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للحضور الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت كمصدر للمعلومات يبقى الأهالي في دوامة مستمرة من البحث والابتزاز. تعزز ذلك استراتيجيات ممنهجة للنظام بالتلاعب بالمعلومات عن مصير المختفين قسراً وترك أخبار متضاربة عن حياتهم وأماكن تواجدهم ونشر الذعر والخوف بين الأهالي من عقبات السؤال عنهم.

أظهر أهالي المختفين قسراً استعداداً كبيراً للتعاون مع المبادرات الرامية إلى الكشف عن مصير أحبتهم والوصول إلى العدالة. لذلك، يتوجب على الجهات الحقوقية المعنية التواصل معهم وبهذا يمكن أن تلعب الرابطة دوراً مهماً في التنسيق بين الأهالي الّذين قامت بمقابلتهم وتوثيق حالاتهم وهذه الجهات في حال وجود مبادرات جادة في المستقبل. كما يتوجب على الأمم المتحدة والدول الراعية لأي مفاوضات قادمة بين المعارضة والنظام، وضع قضية المختفين قسراً والمعتقلين في أولوياتها من خلال إلزام النظام بالكشف عن مصير المختفين قسراً والسماح للأهالي بزيارة الأحياء منهم وإعلامهم بالمتوفين منهم. فهذه هي الخطوة الأولى للتقدم في طريق الحل لهذه القضية وفي طريق بناء السلام بعد الحرب في سوريا. أيضاً لا بد من أن يكون أهالي المختفين قسراً ومجموعات الضحايا حاضرون في أي تصورات عن مشاريع العدالة الانتقالية في هذا البلد.

تأتي هذه الدراسة كخطوة أولى في طريق فهم عمليات الاختفاء القسري في سوريا من خلال جمع المعلومات المتوفرة عنها وتحليلها. لذلك لا بد أن يستمر التقدم من خلال دراسات أخرى مع الاستمرار في مشروع توثيق حالات الاختفاء القسري في رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا. فهذا سيساعد أيضاً على فهم أفضل لفرضيات لم يكن بالإمكان تأكيدها رغم أن البيانات تدفع باتجاه صحتها مثل وجود عمليات اختفاء قسري على الهوية: حالة إدلب مثلاً. جمع المزيد من البيانات سيتيح إمكانية أكبر للمقارنة بين المختفين قسراً من مختلف المحافظات وطرق توقيفهم.

مختفون قسراً في مراكز الاحتجاز السورية

بحث في تفاصيل عملية الاختفاء القسري ومصير الضحايا

ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة ©

رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا
Association of Detainees & The Missing in Sednaya Prison